فبراير 14

نشرة دوريّة تصدر عن المجلس السّياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير- البحرين

العدد الثامن ▪ شهر سبتمبر ▪ أيلول 2025

صمود مقاومة

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير

المجلس السياسي

- كلمة أولى:
  ملاحقة المعارضة في الخارج
- ملف العدد:
  نشأة المقاومة في البحرين
- ذكرى التطبيع:
  الخليج والكيان الصّهيوني
- عاشوراء البحرين:
  الاستراتيجيّة الاستباقيّة
- حوار العدد:
  مع الدكتور فؤاد إبراهيم (2-2)



العدد الثامن

الفهرس

كلمة أولى: ملاحقة المعارضة في الخارج 3
ملف العدد: المقاومة في البحرين 4
عاشوراء البحرين: الاستراتيجية الاستباقية 10
ذكرى الاستقلال: تقرير المبعوث الأممي 13
منبر: بقلم الأستاذ هاني الريس 15
ذكرى التطبيع: الخليج والكيان الصهيوني 17
حوار العدد: مع الدكتور فؤاد إبراهيم 2-2 19
في مثل هذا اليوم: إبعاد السيد المدرسي 22
مقال رأي: بقلم حسن الأحمد 23
من أنشطة الائتلاف: معرض كربلاء 24
بروفايل: الشيخ عيسى الجودر 26
ريبورتاج: شعب البحرين وغزة 27
المقابلة: مع الدكتور ميخائيل عوض 28
القاموس السياسي: وسائل الاحتجاج 32
من الموقف الأسبوعي: الحراك الدستوري 33
قراءة في حديث: سيد شهداء الأمة واليمن 34
من فكر القادة: عاشوراء في بيان آية الله قاسم 35
التحليل السياسي: ناصر و"المافيا الموازية" 36

قـالـوا

"الموقف الحقّ هو أنّ الحقّ مع الشّعب البحراني، فهو شعب معترض واعتراضه في محلّه (..) إنّهم مخطئون إذ يجابهون الشّعب، ولا فائدة من عملهم هذا. قد تستطيعون الضغط وممارسة الأعمال الوحشية فتطفئوا النار لأيام معدودات، لكن النار لن تنطفئ (..) إنهم مخطئون. هم على خطأ والذين يبعثون القوات للبحرين من الخارج أيضا يرتكبون خطأ كبيرا. يتصوّرون أنهم بهذا يستطيعون القضاء على حركة الشعب. هذا هو رأي الجمهورية الإسلامية وكلامها".

من خطاب وليّ أمر المسلمين السيد القائد آية الله العظمى علي الخامنئي دام ظلّه الشّريف
23 أبريل 2011

"14 فبراير" دورية تصدر عن المجلس السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، وانتدب رئيسُ المجلس هيئة تحرير للنشرة تحت إشرافه تضم صحافيين وإعلاميين لهم خبرة في الصحافة والإنتاج الإعلامي، وهيئة التحرير هي المعنية بإصدار النشرة لتكون منبرا صحافيا يهتم بالشؤون السياسيّة في البحرين والمنطقة، انطلاقا من الرؤية والمرجعية السياسيّة والفكرية التي يؤمن بها الائتلاف ووفق المحدّدات الوطنية التي تتشارك فيها قوى المعارضة في البحرين. ولا تعبّر محتويات النشرة بالضرورة عن الموقف الرسمي للائتلاف إلا في الموارد التي يُنصّ فيها على ذلك.

الهجلس السياسي

ملاحقة المعارضة في الخارج: لنكن على مستوى التحدّي

لم يكن مستغربا بالنسبة لنا ما يقوم به الكيان الخليفي من ملاحقات حثيثة للنشاط المعارض في الخارج، فهذا أمر متوقّع في إطار الصّراع القائم والمتواصل على كلّ الجبهات، ولكن المثير للعجب هو أن يصدر ذلك على لسان الطاغية حمد، وفي لقاء علني ومباشر، كما حصل في لقاء الأخير مع الرّئيس اللبناني جوزيف عون خلال زيارته للبحرين في يوليو 2025. من ناحية الشّكل الدّبلوماسي، كان المفترض أن يحترم الطاغية الضّيف رفيع المستوى، وأن يمتنع عن استعمال خطاب فيه تدخّل مباشر حول سياسة بلاده، أو على الأقل أن يستعمل خطابا يراعي طبيعة الخطابات التي تبثّ على الهواء مباشرة، وأن يُوكل التفاصيل إلى المباحثات الخاصّة بين الوزراء المعنيين. لكن الطّاغية المعروف بغروره لم يفعل ذلك، وتحدّث عن النشاط المعارض في لبنان وبجانبه الرّئيس عون بلغة ملأى بالعنجهيّة والإسفاف، إذ أظهر الامتعاض من وجود معارضين سياسيين ببيروت، متّهما لبنان باستقبال المسيئين لأجواء الحرية في هذا البلد وزاعما أنهم يتسببون في تدفيع لبنان "أغلى الأثمان"، ثم يعلن عن رفضه لذلك ويطالب "بعدم تكراره". وفي ذلك لنا كلمة:

•أولا: نؤكد أنّ كلمة الطاغية محض أكاذيب ولا أساس لها من الصّحة، فالمعارضة البحرينيّة في لبنان تحترم هذا البلد الكريم، وهي تعبّر - بلا شكّ - عن الشّكر الجزيل لشعبها على كرم الضّيافة وحُسن الاستقبال، ولا يمكن لأي معارض من أبناء شعبنا العزيز أن يسيء إلى بيروت الحرية والمقاومة، بل إنّ مَنْ يسيء إليها هو الطاغية وأمثاله ممّن ينتقصون من سيادتها ويريدون لها أن تكون على شاكلتهم من الطّغاة والمحاربين لحرية التعبير والرأي.

•ثانيا: إنّ المعارضة موجودة في كلّ مكان، ولها برامجها ونشطاؤها في دول العالم، وتعمل بشكل علني وتحت مرأى الجميع، ولا تُخفي ذلك على الإطلاق، لأنّها تحمل مطالب شعبيّة وديمقراطيّة معترفا بها في المواثيق الدوليّة ومنظمات الأمم المتحدة المعنيّة بحقوق الإنسان، وبالتالي فإنّ ملاحقتها أو إسكاتها هو خلاف المواثيق والقوانين التي وقّعت عليها دول العالم، وأي مساس بالمعارضة هو مساس بأبسط قواعد الالتزام بتلك الحقوق العالميّة.

•ثالثا: نحن نتوقّع أن تزداد الحملات والملاحقات ضد المعارضة، وأن تتعاون في ذلك أجهزة القمع والمخابرات المستفيدة من المال الخليجي، وهذا التحدّي لا يمكن أن يُبطل المعارضة ويجعلها تستكين أو تستسلم، بل هو حافز جديد لكي تجدّد نشاطها وأن تتقدّم أكثر نحو الأمام وتبتكر الوسائل والبرامج التي تحافظ بها على راية الحقّ ومطالب الشّعب، كما أنّ ذلك يوجب أكثر فأكثر ضرورة تقوية الجبهة الوطنيّة للمعارضة، وتعزيز اللحمة فيما بينها، وأن تخطو خطوات جديدة على طريق الوحدة والتكامل الوطني والنضالي.





ملف العدد

نشأة المقاومة في البحرين: قائمة الشهداء المقاومين 2011-2017

منذ وقت مبكّر؛ ترسّخ مصطلح "المقاومة" في التداول العام بالبحرين، ويمكن أن نجد له مواضع عديدة في الفترة التي سبقت انطلاق ثورة 14 فبراير عام 2011. في ذلك الوقت، أُنتِج هذا المصطلح في إطار التصدي للانقلاب الدّستوري (2002) ومقاومة الدّستور الجديد الذي فرضه "الملك" حمد عنوة. وسرعان ما توسّع الاستعمال المحلّي لهذا المصطلح مع تنامي التيار الممانع – بعد عام 2004 - الذي أنتج أشكالا عديدة من "المقاومة المدنية" في مواجهة خطط السّلطة في الاستبداد والتجنيس والتمييز الممنهج.

وهذا يعني أنّ ظهور المصطلح - وتطبيقاته اللاحقة المتدرّجة - لم يكن فجائيّا أو غير متوقّع، خصوصا في الأشهر الأولى من عام 2011، عندما برزت تلك الممارسات والتطبيقات التي أخذت منحى "المقاومة" – بما هي فعل مقصود – لردع أو تفتيت القوة القمعيّة للنظام ولقوات الاحتلال السعودي والإماراتي.

بيئة نشوء "المقاومة"

لأسباب مركّبة، فإنه من الصّعب في الوقت الحالي إجراء تقييم لسلسلة التطوّرات التي أخذها هذا "الفعل المقاوم"، لاسيما بعد أن تحوّل إلى صيغة عملانيّة "أكثر تأثيرا" خلال سنوات الثورة وحتى عام 2017، وتحديدا على صعيد خلق توازنات الرّدع في الميدان الثوري بالبحرين. ورغم النقاشات المتداولة حول "المقاومة"؛ فإنّ الأخيرة تظلّ تحتفظ بصفتها الجوهريّة باعتبارها "تعاطيا موازيا لتطوّرات القمع"، وهو ما يجعلها مُعرّفة - في كلّ الأحوال - بأنّها "ردّ فعل مشروع"، كما تفضّل التعبير عن ذلك القوى الثورية التي تتبنّى هذا المسار، وتضعه في سياق الرّد على "انتهاك الأعراض" والتعدّي على المقدّسات والمرجعيّات الدّينيّة، أو الإيغال في القمع الدّموي وسقوط شهداء.

كان من الطبيعي أن ينشأ نقاش داخلي حول تطبيقات مفهوم يكاد يكون عابرا في تجارب الاحتجاج المحليّة. ولكن لم يمنع ذلك من أن تتسع دائرة استعمال مفهوم المقاومة وأن يكون له حضور في وجدان الناس. فهناك مشروعيّة قانونية ودينيّة للفعل المقاوم الذي يردع المعتدين، وقد أصبح استقبال الناس طبيعيّا لهذا المفهوم بعد أن تجاوز النظام الخليفي كلّ الخطوط الحمراء، ما جعل الذهن العام يتقبّل "ردود الأفعال الحاسمة" ضدّ جرائمه. فضلا عن ذلك، فإنّ إلغاء الحياة السياسيّة، ومنع كلّ أشكال الاعتراض العلني؛ أضفى على "المقاومة" - أي الاحتجاج الواسع المفتوح على القدرات المتاحة للمحتجين في الشّوارع - مشروعية إضافيّة، كما منحها المناسبة الزمنيّة المطلوبة.

آية الله قاسم: البيئة الشرعية للمقاومة

لم يكن للتجاوب مع "المقاومة" أن يلقى الاتساع لولا الخطابات أو الإشارات الخطابيّة التي كرّست "روح المقاومة"، سواء من جانب القيادات العليا أو القيادات السياسيّة والميدانيّة. في هذا السّياق، لا يمكن الغفلة عن فاعليّة الخطاب الذي ألقاه سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم في منبر الدّراز في 21 يناير 2012، هذا الخطاب التاريخي الذي أعلن فيه "رفض الذل"، وأبى "التوقيع على صكّ العبودية"، ودعا صراحة إلى "سحق [كلّ] مَنْ يعتدي على عرض فتاة مؤمنة". فهذا الموقف الفاصل شكّل "بيئة شرعية" حاضنة لتلك الرّوح الغاضبة التي سرعان ما وجدت ملاذها في الشّعار المعروف: **"هل من ناصر مقاوم.. لبيك عيسى قاسم".**

القوى الثورية.. الرؤية والخطاب والممارسة

في إطار البحث عن الأدوار والصّيغ التعبوية والأنشطة الميدانية التي تعزّز الشّعارات والمواقف؛ جاء الإسهام المركزي الذي قدّمته عموم القوى الثوريّة في البلاد، ابتداء من ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، خصوصا لجهة بناء المعجم الثوري، وتصميم المصطلحات المعبّرة عن الإيقاع المقاوم، وربطها بالأداء العملي من خلال البرامج الميدانيّة التي كان لاستمراريّتها وتتابعها المتصاعد - خاصة في السنوات الثلاث الأولى للثورة - الأثر الفعّال في خلق تلك المنظومة المتكاملة من الوعي المقاوم أو ثقافة المقاومة، التي تجمع بين الرّؤية وخطاب المشروعيّة والممارسة على الأرض، وكانت تلك المرحلة – بحقّ - زاخرة بالمفاهيم الشّارحة والمشرِّعة لمفهوم "المقاومة"، من قبيل: "الدفاع المقدس"، و"المقاومة المشروعة"، و"المقاومة القرآنية"، و"المقاومة

الحسينية"، مع الحرص على إدماج عبارة المقاومة ومشتقّاتها في الشّعارات المركزيّة التي يتم اعتمادها في الإحياءات المشتركة، مثل "مقاومون حتى دحر الاحتلال"، الذي كان شعار القوى الثورية الموحّد بذكرى الاستقلال في أغسطس 2017م.

"الشهداء الفدائيون": ملحمة في المقاومة

لا يمكن أن نؤرّخ لنشوء مفهوم "المقاومة" في ساحة البحرين؛ من غير الوقوف عند "الشّهداء المقاومين"، أي الذين كانوا معروفين بانخراطهم في علميات الدّفاع والمقاومة والعمل الميداني، واستُشهدوا على هذه الطريق. لقد أعطت سيرة هؤلاء خطابَ المقاومة مدياتٍ مفتوحة في الشّارع العام، وتلاقى ذلك مع اجتياح بلدة الدراز في 23 مايو 2017 ومحاصرة منزل آية الله قاسم. وبفضل القيمة التي أرساها "الشهداء المقاومون"؛ اشتعلت "ساحة الفداء" بشعار "الدفاع حتى الموت" عن سماحة الشّيخ قاسم، ومنها كانت الولادة الحاسمة لمصطلح "الشهداء الفدائيين"، ليكون توأمة روحية وثوريّة مع مصطلح "الشهداء المقاومين"، وعلى النحو الذي سجّله الشّهداء الستة التي فدوا آية الله قاسم في ملحمة خالدة بتاريخ الفداء والمقاومة.

في هذا الملف، نتوقف بشكل مكثف عند الحقبة الزمنيّة التي لمعت فيها "المقاومة" في البحرين، أي بين 2011-2017 ونقتصر على المرور عند أهمّ علامات هذه الحقبة والاكتفاء على عيّنات نموذجيّة من موضوع البحث.

من الشهيد أحمد فرحان إلى الشهيد فاضل مسلم

يمكن أن نوثّق هذا النهج المقاوم في ثورة 14 فبراير مع الشهيد أحمد فرحان، فهو من الطلائع الأولى التي تصدّت للجنود السعوديين والخليفيين الذين استباحوا منطقة سترة في 15 مارس 2011، وكان رأسه المتفجّر من أشد المشاهد التي عبّرت عن طبيعة المجرمين المحتلين، ولكنها أعطت علامة رامزة عن روح



"التحدّي" الذي جسّده المواطنون في أول أيام المواجهة مع الاحتلال العسكري لقوات درع الجزيرة. وقد تعزّزت هذه الروح، وبشكل واضح، مع صورة التحدّي للشهيد رضا بو حميد، الذي جسّد نموذجا للمقاومة في أوّل أيّام الثورة، واستطاع دمه المتفجّر في فبراير 2011 أن يهزم الدبابات ويفتح دوّار اللؤلؤة أمام المتظاهرين.

في 25 يونيو 2013 أعلن ائتلاف 14فبراير عن استشهاد حسين عبد الله الكريم من بلدة سار، واصفا إياه بالقائد الميداني. وكانت المواجهات التي أعقبت تشييعه مؤشّرا على الوقع المؤثر الذي خلّفه استشهاده في صفوف الثوار. وبعد أشهر قليلة، تعلن القوى الثورية أيضا عن شهادة ناشط ميداني آخر في بلدة بني جمرة، وهو الشّهيد علي الصباغ، الذي كان معروفا بحضوره الميداني وردع قوات المرتزقة. وكان لافتا ما ورد في أحد بيانات النعي، إذ وُصف الشّهيد بأنه كان من "ذوي الأيادي القوية" في الدّفاع عن البلدة وأهلها.

يلمع في قائمة الشّهداء المقاومين شهيد الدراز فاضل مسلم الذي تمّت تصفيته برصاص القوات الخليفية عمدا، وأُعلن عن استشهاده بعد أسبوعين من الجريمة في 26 يناير 2014. وقد نشرت "حركة شباب الدّراز" تحقيقا حول الجريمة، أثبتت تعرّض الشّهيد لسلسلة من محاولات الاغتيال بسبب نشاطه الميداني.

من الشهيد شرف إلى الشهيدين المسجن وعباس

من الملاحظ أنّ أغلب الشهداء المقاومين كانوا ملاحقين وتعرّضوا لمحاولات اعتقال أو اغتيال، من هؤلاء الشهيد حسين شرف الذي كان مطاردًا لمدّة طويلة بسبب نشاطه الثوري، وحُكم عليه غيابيّا بأكثر من 40 سنةً. وغالبًا ما تكون عمليات تصفية الشهداء المقاومين محاطةً بظروف غامضة، وتقع خلالها عمليات مدبّرة مثل الانفجارات المفتعلة، فالشهيد شرف لوحق قبل اغتياله إلى أحد المنازل الذي شبّت فيه النيران، واستشهد متأثّرًا بالجراح، في حين منعت القوّات وصول سيّارات الدفاع المدني لإخماد النيران. هذه الظروف الغامضة نجدها في حادثة الشهيدين الشابّين أحمد المسجن وعلي عباس من بلدة المقشع؛ إذ ادّعت السلطات أنّ جثماني الشهيدين تفحّما داخل سيّارة تعرّضت للحريق، في الوقت الذي فنّدت رواية عائلة الشهيد المسجن هذا الادّعاء، وهو ما يؤكّده ناشطون من البلدة قالوا إنّ الشهيدين من النشطاء الميدانيين، وكانوا تحت أعين أجهزة النظام.

الشهيدان علي فيصل وقاسم محسن

في ذاكرة المقاومة البحرينية يلمع اسم الشهيد علي فيصل العكراوي، الذي كانت له بصمته الخاصّة والمؤثّرة في النشاط الميداني، وانعكس ذلك في الأوصاف التي أُطلقت عليه خلال الحشود التي شاركت في تشييعه، علمًا أنّ وزارة الداخلية زعمت في 16 مايو 2014 أنّ انفجارا وقع في بلدة واديان بمنطقة سترة، وتوفّي على أثرة الشهيد، الذي كان مطلوبا من الأجهزة الخليفية، واضطرّ للتوقّف عن الدراسة، وانخرط طيلة الوقت في ميادين الثورة. وبعد عام، يتمّ الإعلان في 15 مايو 2015 عن شهادة الشاب قاسم محسن، الذي رثاه زملاؤه في بلدة العكر وقالوا بأنّه من النشطاء الميدانيين، في حين أسبغت شبكة العكر نيوز على الشهيد لقب "شهيد الدفاع المقدّس والمقاومة".

شهداء مقاومون في السجون..صقر والحايكي

هناك مشهدية أخرى للشهداء المقاومين

تتمثّل في أولئك الذين تمّت تصفيتهم داخل السجون، إمّا تحت التعذيب أو بتنفيذ أحكام الإعدام الجائرة. بدأ هذا المشهد في بداية الثورة مع الشهيد علي صقر من بلدة السهلة، الذي أعلن عن استشهاده في أبريل 2011 تحت التعذيب، بعد يومين من القبض عليه وإجباره على الظهور في التلفزيون الرسمي للاعتراف المفبرك بدهس المرتزق أحمد المريسي.

من هؤلاء أيضا الشهيد حسن الحايكي الذي تعرّض للتعذيب داخل السجن حتّى الموت في 31 يوليو 2016، بعد أقلّ من شهر على اعتقاله. وأكّدت شهادة العائلة والمحامي انتشار الكدمات على جثمان الشهيد رافضين مزاعم وزارة الداخلية بأنّ الشهيد توفّي بشكل طبيعي. وكان الشهيد رفض التوقيع على اعترافات ملفّقة بمشاركته في تفجير العكر، الذي استشهدت فيه الشهيدة فخرية مسلم. وتعبيرًا عن الإجرام والوقاحة؛ فقد صدر حكم على الشهيد بالسجن المؤبّد وسحب الجنسية وذلك بعد عام من استشهاده.

شهداء الإعدام.. مقاومة داخل السجن

إذا أخذنا المسار الزمني للأحداث، أي يناير 2017، فإنّ النشطاء الثلاثة سامي وعباس وعلي سيكونون عنوانا أساسيّا في مسيرة شهداء الإعدام؛ لأنّ هذه الجريمة عزّزت من أيقونة الشهداء المقاومين؛ لارتباط الشهداء الثلاثة بمقاومة الجرائم الخليفية قبل اعتقالهم وداخل سجنهم الظالم. ويبرز داخل السجن خاصّةً الشهيد عباس السميع، الذي افتتح مسار الاحتجاج الثوري الموثّق بالصور من داخل السجن، بعد أن سرّب من داخل زنزانته تسجيلات فيديو يؤكّد فيها براءته من التهم المنسوبة إليه (تفجير الديه في مارس 2014 ومقتل مرتزقة بينهم الضابط الإماراتي الشحي). وحثّ الشهيد السميع على الاستمرار في الحراك وعدم الاستسلام للظلم.

الشهيد الغسرة وشهداء الإعدام المقاومين

مع القائد الأسطوري، كما يصفه رفاقه، يكون استشهاد رضا الغسرة في فبراير 2017 مع الشهيدين محمود يحيى ومصطفى يوسف الحدث الذي أعطى الفعل المقاوم دفعته القويّة؛ لارتباطه بعملية الهروب من سجن جو المركزي في يناير 2017 والتي ظلّت لفترة أشبه بالخيال.

أعطى الشهيد الغسرة هالةً ساحرةً للعمل المقاوم، وأظهر تشييعه الرمزي الحاشد في بلدته بني جمرة الاستفتاء الشعبي لصالح المقاومة ومجهودها الميداني (وهو المشهد الذي سيتفجّر من ذات أجواء الشهيد الغسرة، وذلك بعد إعدام الشهيدين المقاومين علي العرب وأحمد الملالي في يوليو 2019، وهو المقطع الزمني الذي يتوّج سيرة المقاومين الشهداء في البحرين).

من الشهيد العجوز إلى الشهيد السميع

في 20 فبراير 2017 يُعلن عن استشهاد مقاوم آخر هو عبد الله العجوز من بلدة نويدرات. وعلى غرار أغلب الشهداء المقاومين، فقد كان الشهيد مطاردا، واستطاع التحرّر من سجن الحوض الجاف، وصدرت ضدّه أحكام عديدة وبينها السجن المؤبّد. تتكرّر في قصّة استشهاده أيضا المزاعم الرسمية التي ادّعت بأنّ الشهيد رمى بنفسه من أعلى المنزل الذي اقتحمته القوّات، وهو ما دحضته رواية من عاين موقع الاستشهاد، وبينهم القيادي المعارض إبراهيم شريف.

في 19 يونيو 2017 تسجّل عائلة السميع المضحّية حضورا جديدا في ساحة الشهادة؛ إذ أُعلن عن استشهاد الناشط نبيل السميع في ذلك اليوم، وزعمت وزارة الداخلية في حينه بأنّ الشهيد توفّي متأثّرا بانفجار قنبلة في مزرعة ببلدة أبو صيبع. وقد صدرت بيانات نعي للشهيد من القوى الثورية وعلماء البحرين، وتوجّهت بالتحيّة إلى تاريخه النضالي وكذلك تاريخ العائلة المعروف منذ التسعينات التي كان الشهيد مشاركا في انتفاضتها، وتعرّض لأكثر من اعتقال بسبب دوره الثوري، كما كان ملاحقًا في سنوات ثورة 14 فبراير.

هل توقّفت المقاومة؟

في البحرين، لم تتشكّل المقاومة ابتداءً من خلال تنظيم مسلّح، ولم ترتبط بمراحل التأزّم أو التصعيد الذي تسبّبت به السلطة من خلال توسيع قمعها واستهدافها للمحرّمات والمقدّسات، ومن يقرأ المقاومة من هذا المنظار فسيقع في أكثر من اشتباه وسوء فهم، سواء لجهة تفسير الظواهر الثورية وخطابات التعبئة الميدانية، أو لجهة فهم الانحسار الزمني لموجة المواجهات الثورية وعمليات العصيان المدني التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأولى للثورة. فمفهوم المقاومة في بلادنا يتركّز - تحديدا - في كونه موقفا فكريّا وسياسيّا واجتماعيّا حاسما ضدّ النظام القبلي والاستبدادي لآل خليفة، والتعبير عن المفاصلة معه؛ لكونه يمارس اضطهاده للمواطنين وإبادته لهويتهم الوطنية والتاريخية والدينية، بما يجعل القوى المعارضة وعموم المجتمع المحلّي في وضعية من الاعتراض وعدم التسليم للنظام وتمثيلاته المختلفة. هذا الحسم في الرفض، وتلك المفاصلة مع النظام، والإصرار على الحقوق المشروعة هي بذاتها جوهر المقاومة التي تتجسّد في البحرين ويؤمن بها شعبها.



إعاشوراء البحرين |

وزير الداخلية وخطة الاستراتيجية الاستباقية

في الكلمة السنويّة لوزير الداخليّة، راشد الخليفة، خلال لقاء مسؤولي المآتم قبيل موسم عاشوراء لعام 2025، تمّ ترديد العبارات ذاتها التي داوم عليها الوزير الذي يتهمه نشطاء بممارسة الإرهاب والاضطهاد الدّيني. وقبل معاينة المستجدّات التي أضافتها هذه الكلمة على صعيد السّياسة المعتمدة في مواجهة عاشوراء البحرين؛ من المفيد العودة إلى لقاء مشابه عقده الوزير في 21 فبراير 2016 وكان التدشين الموسّع لسياسة الاستهداف الموجّهة ضد هوية المواطنين الأصليين في البلاد.

في لقاء 2016 اتهم راشد إيران بأنها تنفّذ "مشروعا فارسيا" في البحرين، وأقحم الوزير الخليفي نفسه في التاريخ الشّيعي وزعم أنّ إيران فرضت على شيعة البحرين "ولاية الفقيه"، في حين أنّ "المراجع الشّيعة غير مجمعين عليها"، واستفاض في الشّرح حول امتدادات "المشروع الإيراني" في البلاد، ورمى إشارات إلى قوى المعارضة التي ادّعى أنّ ولاءها لإيران، وأنّ الأخيرة دعمتها وساهمت في حصولها على حضور برلماني بالبحرين قبل 2011، ليضع مشابهة مع حزب الله والوضع اللبناني دون أن يذكر ذلك بالاسم.



الاستراتيجية "الاستباقية"

بعد هذا الاستطراد، أعلن راشد بأنّ وزارته ستعتمد الاستراتيجيّة "الاستباقية"، ابتداء من قرار "عدم السماح بتسييس الشعائر الحسينية" و"حماية المنبر من التطرف الديني والسّياسي"، و"تشكيل لجنة لمراقبة تداول الأموال وجمع التبرّعات". ومن اللافت في هذه الكلمة، أنّ الوزير تطرّق إلى شعار "إسقاط النظام"، وقال إنّه لا يندرج ضمن "الوسائل السّلمية وحرية التعبير"، ليصل إلى النتيجة العمليّة من كلّ الكلمة وأعلن أنّ "الذين انضووا تحت العباءة الإيرانيّة أو ارتموا في أروقة السّفارات" لن يكون لهم مكان في "الحياة الديمقراطية" المؤطرة في ظلّ "المشروع الإصلاحي" للطاغية حمد.

خطوط/ خطط المواجهة: حرب الوجود

وضعت هذه الكلمة الأختام العلنيّة لمشروع آل خليفة في حرب الهويّة، الذي يشمل حرب الوجود الدّيني والسّياسي على حدّ سواء. وبحسب هذه الكلمة، فقد تشكّل هذا المشروع أولا من سياسة إلحاق المعارضة بإيران، وبالتالي اتّهام شعب البحرين - الذي يمثل ثقلا أساسيّا في المعارضة - بالولاء للخارج، ولا علاقة له بالبحرين وتاريخها، وبالتالي فإن كلّ ما يصدر عن هذه البيئة - شعبيا ودينيا وسياسيا - هو تنفيذ لأجندة تخدم هذا الخارج، والممثل في "المشروع الإيراني".

من هذا التخوين ونفي "أصالة" المعارضة ووطنيتها، ينفّذ راشد العمل الاستباقي على ثلاثة خطوط أو خطط موازية:

• خط/ خطة المواجهة الدينيّة (حرب الهوية):

وكان عنوان هذا الخط هو الانقضاض على شعيرة عاشوراء ومصادرة قيمها المعهودة في عقيدة شعب البحرين، بما هي منصة للعدل ورفض الظلم والبراءة من الطغاة. واتخذت الحرب في هذه الخطة شعار "منع تسييس" مواكب العزاء، وتجريم الهتافات واللافتات والثيمات ذات المدلول السّياسي، ولو كانت مسنودة بنصوص ثابتة في التاريخ والعقيدة. ومن البيّن أن "الإبادة الدينية" تشمل مختلف أنماط الشّعائر والعقائد التي لا تتطابق مع هوية آل خليفة، بما هم غزاة مستبدّون وتابعون للاستعمار.

• خط/ خطة المواجهة السّياسية (حرب الوجود):

وكان العنوان لذلك هو القيام بقلب التهمة (تكتيك الضد النوعي) من خلال تخوين المعارضة واعتبارها مرتبطة بالخارج، وبالتالي عدم السماح لها بالحضور الطبيعي في المشهد السّياسي، وإلغاء أي إطار يعبّر عنها وحلّه، أي استئصال وجودها على الأرض. ولا يقتصر أمر "الإبادة السياسية" هذه على تدجين المعارضة، أو إعادة رسم الخارطة السياسيّة في البلاد، ولكن أيضا محو كلّ ما له صلة بالنضال الوطني العريق، وفي مختلف مراحل الصّراع من أجل الحرية والتحرر.

• خط/ خطة المواجهة الحقوقية (حرب الحقوق):

في هذا العنوان عُدّ أي شكل أو أسلوب للمعارضة مرفوضا بحكم قوانين الاستبداد والإرهاب المفروضة على الجميع، وبناء على ذلك لم يعد هناك فصل بين ما هو سلمي أو غير سلمي، مع تحديد الولاء للنظام والالتزام بقوانينه باعتباره المعيار في القبول بوجود العمل السياسي المعارض أو رفضه وتجريمه وتخوينه. وهذه "الإبادة الحقوقية" لها مفاعيل عديدة، بما في ذلك إعادة رسم خارطة "حقوق الإنسان" داخليا، وتبييض سمعة السّلطة في الخارج.

موسم عاشوراء 2025

في كلمته بمناسبة موسم عاشوراء 2025، لم يضف راشد الخليفة شيئا جديدا في الخطوط العريضة للسّياسة "الاستباقية" المتبعة، ولكنه استفاد من الوضع الإقليمي الذي تزامن مع موسم هذا العام - الحرب الصهيونية الأمريكية على إيران - ليضيف



مزاعم أخرى تعزّز ما تم تثبيته في المواسم والسنوات السّابقة. وقد حرص على الانطلاق في ذلك من تكتيك الحرب النفسيّة والإيهام بالانتصار على المعارضة، بزعم نجاح المشروع الخليفي في تحقيق أهدافه. وعبّر عن ذلك بحديثه في بداية الكلمة عن "القيادة الإنسانية الحكيمة" للطاغية حمد الذي يمثل رمزا "للوحدة الوطنية، وقيم التسامح والكرامة الإنسانيّة" بحسب زعمه.

من هذا الجوّ الوهمي، شدّد راشد على "الوحدة الوطنية" في وجه التحدّيات الأمنيّة الناجمة عن التأزم الإقليمي، ليدعو من ذلك إلى أن يكون موسم عاشوراء هذا العام "فرصة لإبراز روح الالتزام وعمق المسؤولية الوطنية"، محدّدا الشكل العملي لذلك "بعدم السماح بتحويل مواكب العزاء إلى مسيرات سياسيّة"، مع لجوئه إلى تطفّل جديد على التاريخ الشّيعي، وحديثه عن مآتم البحرين العريقة قبل وجودها في إيران، وأنّ وظيفة المآتم المقبولة ستظلّ مضمونة ما دامت برعاية "العوائل" وصونها.

حملة موسعة للقمع والاضطهاد

من الواضح أنّ كلمة راشد جرى إعدادها وفق خطة مسبقة لتنفيذ اعتداءات مباشرة على فعاليات عاشوراء، وهو ما تبيّن مع التهديد المباشر الذي صيغت به الكلمة وقال فيها وهو يخاطب الحاضرين "أنتم تريدون المناسبة آمنة، ونحن معكم، أما من يسعى إلى مخالفة النظام، فلن يجد منا إلا الحزم والوقوف المشترك أمامه". وبشكل عاجل، تمّ تنفيذ التهديد بالهجوم المتزامن الذي نفذته قوات المرتزقة على مظاهر عاشوراء في بلدة الدراز، والتعمّد المبيّت بممارسة القمع المفرط، كما حصل مع استعمال العنف في وجه المحتجين في الدراز، الذي أسفر عن إصابة خطيرة للشاب حسن العنفوز.

وقد صدرت تقارير حقوقيّة وثّقت حجم التعدّيات التي شهدها موسم عاشوراء هذا العام، وأظهرت حجم الحملة الأمنيّة التي تمّ تنفيذها لتضييق ممارسة الشّعائر الدينية في محرم. وبحسب التقرير الذي أصدره منتدى البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة سلام؛ سُجّل ما لا يقلّ عن 35 حالة استدعاء، و12 حالة اعتقال تعسفي، طالت خطباء ومنشدين ومواطنين، و34 انتهاكا مباشرا لعاشوراء طالت 21 منطقة في البلاد. وشملت التعدّيات إزالة المظاهر العاشورائية من الشّوارع والأملاك الخاصة، وتحطيم مجسم رمزي في الدراز الذي تخلله تعرّض الشّاب حسن للضرب بالهراوات، كما تمّ فرض توقيع تعهّدات على عدد من الخطباء والمنشدين الدينيين (الروادید)، وإجبار بعض المآتم على إلغاء فعاليات خاصة بعاشوراء، بما في ذلك مسرحيّة دينيّة والنسخة الرابعة من البرنامج العاشورائي **"آخذ بثأرك"**.



ذكرى الاستقلال

تقرير المبعوث الأممي إلى البحرين: قراءة في الوثائق



من الوثائق الأساسية التي مهّدت لصدور قرار الأمم المتّحدة باستقلال البحرين في أغسطس 1971، هو التقرير الذي أعدّه فيتوريو وينسبير جيوشاردي (Vittorio Winspeare Guicciardi)، المبعوث الأممي الذي زار البحرين بغرض تقصّي الحقائق فيها بعد توافق القوى المسيطرة على دول الخليج آنذاك لحلّ ما بات يُعرف بـ"مشكلة البحرين"، و"التحقّق من رغبات شعب البحرين"، فيما يتعلّق بالوضع المستقبلي لهذه البلاد، وهو الأمر الذي تبلور مع تشدّد إيران أوّل الأمر عام 1958 بإعادة السيطرة على البحرين، ولكن فيما بعد وافق شاه إيران في العام 1969 على أن يقرّر البحرينيون مصيرهم بأنفسهم، وبموافقة من البريطانيين الذين كانوا يمثّلون الاحتلال الفعلي للبحرين.

كان ذلك المدخل الذي دخلت منه "مسألة البحرين" رواق الأمم المتّحدة، ليعيّن الأمين العام في ذلك الوقت ممثّلا شخصيّا له - وهو جيوشاردي - ليتولّى التحقّق من رأي شعب البحرين.

سماحة شعب البحرين ووقاره

وصل جيوشاردي البحرين في 30 مارس 1970 وأجرى لقاءاتٍ في مختلف المناطق، وبعد استكمال مهمّته في 14 أبريل 1970 غادر البلاد وتوجّه في 18 أبريل إلى جنيف لإعداد تقريره إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة. في الثاني من مايو 1970 أصدر جيوشاردي التقرير المكوّن من 13 صفحةً، والذي استند عليه نصّ القرار الأممي الذي سيعلن استقلال البحرين لاحقا.

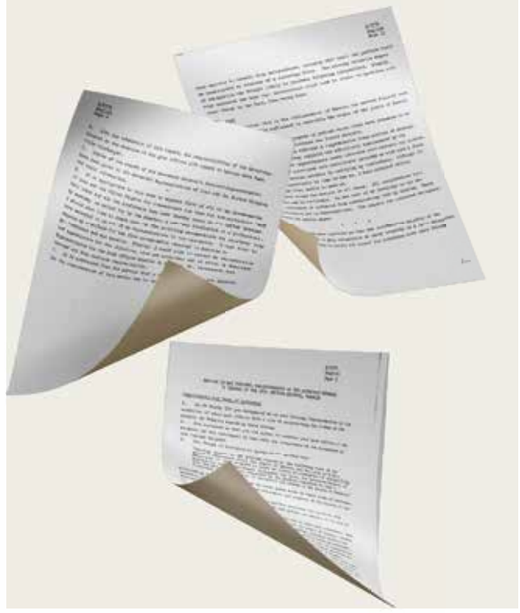
سوف نقف عند أهمّ النقاط الواردة في تقرير جيوشاردي الذي يوضّح بأنّ تعيينه تمّ في 20 مارس 1970، وأنّ المهمّة التي أنيطت به - أي التأكّد من رغبة شعب البحرين فيما يتعلّق بمستقبله - تمّت بموافقة من حكومتي إيران والمملكة المتّحدة. يشير جيوشاردي إلى خلفية التقرير ومهمّته واختلاف دول المنطقة حول مستقبل البحرين، و"الحاجة إلى إيجاد حلّ لهذه المشكلة لخلق جوٍّ من الهدوء والاستقرار".

قضى جيوشاردي قرابة 3 أسابيع في مهمّته بالبحرين، والتقى جموع شعب البحرين وقادة المنظّمات والجمعيات والفرق والمواطنين العاديين، وهو لا يخفي انطباعه الإيجابي، ويتحدّث عن "سماحة شعب البحرين ووقاره" طيلة المدّة التي قضاها هناك.

الروايتان الإيرانية والبريطانية في التقرير

يتضمّن التقرير سردا للخلاف حول البحرين، وتحديدا بين الحكومة الإيرانية وحكومة الاحتلال البريطاني، ويقول - بحسب الوثائق الرسمية في الأمم المتّحدة - إنّ إيران ترى البحرين جزءا منها، وأنّ السيطرة البريطانية عليها "منعت إيران من ممارسة حقّها الشرعي في هذه الجزر"، مؤكّدا الموقف الإيراني الذي لا يعترف بالسلطات الحاكمة في البحرين، وأنّ ثمة مشروع قانون عام 1957 بجعل البحرين "الإقليم الرابع عشر" لإيران.

أمّا الرواية البريطانية، فتزعم - بحسب التقرير - أنّ البحرين "دولة ذات سيادة، دخلت مع حكومة المملكة المتّحدة في علاقات ومعاهدات خاصّة"، وهي معاهدات واتّفاقات تعود إلى الأعوام 1820 و1856 و1892 و1961. وتقول الحكومة البريطانية أيضا إنّها تعدّ البحرين - منذ العام 1820 م "مشيخةً مستقلّةً وتعترف بسلطة حكّامها". الجدير بالإشارة هنا إلى أنّ هذه الرؤية البريطانية هي التي أصرّ آل خليفة على التمسّك بها حتّى اليوم، وجعلتهم يرفضون الحديث عن استعمار بريطاني، وبالتالي تتوضّح أسباب عدم احتفائهم بالاستقلال، بل ودعوة البريطانيين للبقاء أو بالأحرى العودة إليها مجدّدا.



جغرافية السكّان والأعراق

يتحدّث التقرير عن جغرافية السكّان والاقتصاد في البحرين خلال الفترة التي قضاها جيوشاري، ومن النقاط اللافتة في هذا الخصوص هو الحديث عن التعداد السكّاني للبلاد، والذي كان يبلغ 200 ألف نسمة، بينهم 79٪ من المصنّفين بوصفهم بحرينيين، والبقيّة أجانب، وأكثرهم عمانيون. كما يتوقّف التقرير عند التكوينات العرقية لشعب البحرين، ويذكر بأنّ الأغلبية من أصل عربي، ولكن هناك سلالات أخرى ممّن اندمجوا مع السكّان. كذلك يتوقّف التقرير عند الانتماء الديني والمذهبي، ويزعم أنّ أغلبية السكّان من المسلمين، والنصف ينتمون إلى المذهب الشيعي "والباقي ما عدا قلائل ينتمون إلى المذهب السنّي". ويتطرّق إلى الزواج المتبادل الذي كان سهلا بالنسبة للبحرينيين من أصل إيراني؛ ولذلك كان من الصعب تحديد البحرينيين من أصل إيراني أو تقدير عددهم، ولكنّه يحتمل أنّهم بين 7 آلاف - 15 ألفا في ذلك الوقت.

يكشف التقرير أنّ إجابات المواطنين التي تمّ الحصول عليها لم تعبّر عن خصومة ضدّ إيران، رغم تأكيدهم على عدم التبعيّة لها، ولكنّهم شدّدوا على "تنمية علاقات ودّية مع جميع دول الخليج، بما في ذلك إيران". واستنادا على ذلك، يؤكّد جيوشاردي أنّ البحرينيين الذين قابلهم "كانوا متّفقين تقريبا في طلبهم دولة مستقلّة ذات سيادة"، كما أنّ أغلبيتهم "أرادوا هذه الدولة أن تكون عربية". في السياق،

يمرّ التقرير على بعض الأصوات اللافتة، فهناك من يدعو لإقامة علاقات خاصّة مع إيران، وبعضهم طلب البقاء على العلاقات الخاصّة "الحالية مع المملكة المتّحدة"، وهناك أصوات نقلها التقرير تتحدّث عن "الاتحاد أو إنشاء صلة مع إيران".

أجواء الآراء في البحرين

من الأمور المهمّة التي يسجّلها التقرير عدم دخالة الاختلاف الطائفي في موضوع البحث، وأنّ قيادات السنّة والشيعة أظهروا تأكيدهم للتعايش المشترك، وأنّهم قابلوا جيوشاردي مجتمعين. ومن المسائل التي تلفت الانتباه أيضا، ما ذكره التقرير حول طبيعة الاختلاف بين آراء السكّان في المناطق المدنية والقروية. فالناس الذين يقطنون المدن كانوا يتحدّثون أكثر عن مطالبة إيران بالبحرين، فكان الحرص من جيوشاردي أن يبحث معهم عن تسوية مناسبة. أمّا سكّان القرى، فكان يغلب عليهم التركيز على "ذاتيتهم العربية" أي "عروبة البحرين"، رغم أنّ جيوشاردي يقول إنّ أسئلته لم تشتمل على هذا العنصر، ولكنّ أكثر القرويين "كانوا يبدون هذا تعبيرا عن رغبتهم في استقلال البحرين بوصفها جزءا من البلاد العربية".

الفقرة (57): ماذا يريد البحرينيون؟

الأمر الآخر الذي يذكره التقرير هو أنّ شعور المواطنين لبناء "شخصية بحرينية أصيلة" لم يكن يختلف من متعلّم عن الأقلّ تعليمًا، ولكنّ ذلك كان أعمق في الفئات الأكثر تعليما. في حين أنّ أصحاب المهن والتجّار الكبار كانوا يبدون اهتماما في "إزاحة العقبة المتمثّلة في مطالبة إيران؛ ليكون ذلك وسيلة لتحسين العلاقات الخارجية، بما في ذلك مع إيران". أمّا الشباب فكانوا "أكثر صراحةً في التعبير عن مستقبل البحرين، وأكثرهم فكرا في صلات أوسع مع الدول العربية، خاصّةً مع دول الخليج".

ويختم جيوشاردي تقريره وفي الفقرة (57) بالنصّ التالي: "أكّدت لي مشاوراتي أنّ الأغلبية العظمى لشعب البحرين ترغب في الحصول على اعتراف بشخصيتهم في دولة مستقلّة تمامًا، ذات سيادة كاملة في تقرير علاقاتها مع الدول الأخرى". وهذه الخلاصة على قدر كبير من الأهمّية، فهي تؤكّد مبدأ الدولة المستقلّة، وحقّ السيادة الكاملة في العلاقات مع الدول الأخرى، والأهمّ من ذلك هو عدم وجود نصٍّ على طبيعة النظام السياسي، وبالتالي فليس ثمّة شرعنة لحكم آل خليفة، بل إنّ الشعب هو من يقرّر مصيره السياسي.

اتّفاق بريطاني بعد الاستقلال

لم يكن حكّام الخليج راضين عن الانسحاب البريطاني، ومنهم عيسى بن سلمان (والد طاغية البحرين الحالي حمد) الذي خاطب البريطانيين بقوله: "إنّكم تعلمون بأنّنا - وكذلك كلّ شخص في الخليج - نرحّب ببقاء بريطانيا"! وهو المعنى الذي استشهد به الطاغية حمد في زيارته الشهيرة إلى المملكة المتّحدة وحديثه أمام الملكة الراحلة عن علاقة قبيلته مع البريطانيين. بعد الإعلان عن الاستقلال جرى توقيع "اتّفاقية مع بريطانيا بواسطة المقيم السياسي السير جفري آرثر، لتحلّ محلّ اتّفاقيات 1882 و1892 اللتين كان لبريطانيا بموجبها مسؤولية الدفاع والعلاقات الخارجية"، ولكن لم يجرِ الإعلان عن نصّ الاتّفاق الجديد، ليتحوّل جفر آرثر إلى سفير بريطانيا بالبحرين، وتصبح المعتمدية السياسية في البلاد مقرّا للسفارة البريطانية.

| منبر |

استعادة الاستقلال والحاجة إلى جبهة وطنية موحدة



هاني الريس/ كاتب وسياسي من البحرين

من أهم الخلفيات التي جاء على إثرها إعلان استقلال البحرين في 14 أغسطس 1971، هو القرار البريطاني بالانسحاب من مستعمرات في عدن ومناطق شرق السويس، وبينها البحرين، وجاء الاستقلال بناء على تسوية إقليمية لدعاوى إيران في البحرين، وتم تخريج هذه التسوية من خلال الأمم المتحدة وتحت مظلة التوافق غير المتوازن بين الأطراف المؤثرة على وضع البحرين (الولايات المتحدة، بريطانيا، السعودية، وإيران). وقد دفع آل خليفة الشعب لتسجيل موقفهم في "عروبة البحرين" عند المبعوث الأممي الذي جاء البلاد لاستطلاع آراء المواطنين، ووعد آل خليفة الناس بمنحهم كلّ الحقوق في ظل دولة دستورية عصرية، ولكنهم سرعان ما انقلبوا على وعودهم، وفرضوا القهر والاستبداد بإلغاء الدستور العقدي وتفردهم بالحكم واحتكار السلطة.

في البداية، يجب أن نؤكد أنّ البحرين نالت استقلالها الوطني عن الحماية البريطانيّة؛ بعد صراع طويل امتدّ لعقود طويلة بين شعب البحرين من جهة، وعائلة آل خليفة وأسيادهم البريطانيين من جهة أخرى. وكان البريطانيون فرضوا على البحرين نفوذهم تحت مسمّى "مسؤولية الدفاع عن البحرين" بعد توقيع اتفاقية مجحفة في عام 1820 انتهكت سيادة البلاد واستقلالها. لذلك كان من الطبيعي أن يقدّم الشّعب قوافل من الشهداء والمعتقلين والمبعدين والمنفيين، في سبيل انتزاع الاستقلال الذي حصل في أغسطس 1971 رغم اعتقادنا بأن هذا الاستقلال ظلّت تشوبه شوائب كثيرة، فهو لم يكن واقعيّا، ولم يرق لطموح الشّعب في تأسيس دولة حرّة مستقلة، وذات سيادة، وينعم فيها الشّعب بالحرية والعدالة والكرامة.

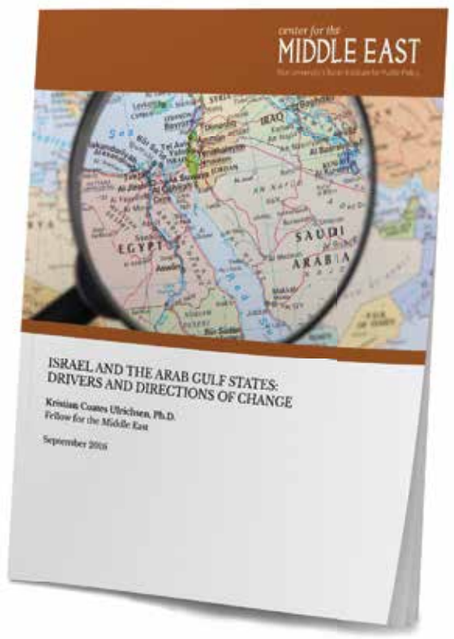
رغم ذلك، فإنّ هذا الحدث التاريخي الكبير هو ثمرة من ثمار النضال الوطني، وقدم فيه الشعب - بكلّ فئاته وتياراته - التضحيات الجسام.

في ذلك الوقت، أجلت بريطانيا قواعدها العسكريّة ومراكزها الأمنيّة المعلنة، ولكنها في الوقت نفسه لم تترك لشعب البحرين حرية اختيار نظامه السياسي، وبدلا من ذلك حافظ البريطانيون على امتيازاتهم الاستعمارية في البلاد، وواصلوا التحكم في إدارة أمورها من خلال رجالها ونخبها من الطواقم العسكرية والأمنية والدبلوماسيّة. وكان لهذه الطواقم، على مدى العقود الماضية بعد الاستقلال؛ الدور المؤثر في مواجهة المطالب الوطنيّة والنضال الديمقراطي والانتفاضات الشّعبية التي شهدتها البحرين. وقد زاد هذا التوغل الاستعماري في تجويف يوم الاستقلال وإسقاطه، في الوقت الذي ما يزال فيه المواطنون يتجرعون مرارة الظلم والاستبداد المطلق.

في اعتقادي أن أغلب شعب البحرين يعد الاستقلال استقلالا ناقصا، لأنّه لم يلبِّ تطلعاته الحقيقية والكاملة، وهذا الأمر يدعو لأن يستمر العمل الوطني من أجل الوصول إلى تلك التطلعات، وأن يرتكز ذلك على تحقيق الحاجة إلى تأسيس جبهة وطنية عريضة موحدة، تقود النضال من أجل قيام دولة دستورية عادلة.

| ذكرى التطبيع |

"الخليج والكيان الصّهيوني: الخطوط الأولى لبناء "القلق المشترك" ضد إيران



في سبتمبر 2016 أعدّ معهد بيكر (Baker Institute) التابع لجامعة رايس (Rice) ورقةً بحثيةً تناولت آفاق العلاقات الإسرائيلية الخليجية ومآلاتها، وارتكزت على فكرة أنّ العداء لإيران يمثّل "الأرض المشتركة" بين الطرفين، وهي الأرضية التي أخذت في الاتّساع مع نهاية عقد الثمانينات، وبدأت وقتها وتيرة الاتّصالات الدبلوماسية بين إسرائيل وأنظمة الخليج، خصوصا بعد اجتماع مدريد عام 1991.

كانت سلطنة عمان الأسرع في كسر التابو! بحكم طبيعة كيانها وخصوصية السيطرة الأجنبية في بنيتها العميقة. ففي ديسمبر 1994 زار إسحق رابين مسقط، وكرّر الزيارة في أبريل 1996 والتقى فيها السلطان قابوس الذي ناقش معه إقامة علاقات ثنائية؛ لتفتح بعدها تلّ أبيب مكاتب تجاريةً في كلٍّ من السلطنة ودولة قطر. ورغم اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000، ولكنّ ذلك لم يقطع النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في الخليج، وتمّ رصد زيارات قام بها المبعوث الإسرائيلي آنذاك بروس كاشدان إلى المنطقة.

المسار المفتوح من السعودية

في السياق نفسه، جاء الدور السعودي بإطلاق "مبادرة السلام" في العام 2002 خلال قمّة العرب في العاصمة اللبنانية بيروت، وكانت "المبادرة" بمنزلة المسار المفتوح الذي منحته السعودية لدول الخليج لكي تتدافع نحو تلّ أبيب، وكلّ دولة بما يناسبها، فكان لدولة الإمارات الالتقاطة السريعة في تحفيز العلاقة مع الكيان المحتلّ، وخاصّةً في نوفمبر 2004، من بوابة المشاريع التجارية المشتركة، وبينها مشروع موانئ دبي العالمية. بعد عامين، لاحت لأنظمة الخليج الفرصة الذهبية لتظهر المزيد من التقارب مع إسرائيل، وتحديدا مع الحرب العدوانية التي شنّها العدوّ على حزب الله في 2006 والتي مثّلت ساحةً إضافيةً للتقارب بين الطرفين.

صناعة التهديد الإيراني

مع العام 2011 بانت بنحوٍ أكثر التقاربات بين أنظمة الخليج والعدوّ الصهيوني، خصوصا مع زيادة وجوه التوحّش الجامعة بين الجانبين؛ لجهة قمع الاحتجاجات الشعبية وتطبيق سياسات العزل والتمييز والإبادة بحقّ المواطنين؛ لتبرز في حينه بشكل أكبر مقولة "التهديد الخارجي" المركّزة ضدّ إيران، وعدّ الأخيرة الجهة التي تقف وراء الاضطرابات التي شهدها الخليج آنذاك، ولا سيّما البحرين. من هذا المدخل، عزّز الصهاينة وحكّام الخليج مساحات التعاون الأمني، ومعالجة "القلق المشترك" تجاه التهديد الإيراني.

سرعان ما تعدّدت أوجه التعاون بين الطرفين، لا سيّما مع العدوان السعودي على اليمن في مارس 2015، كما تبلورت بعدها وبوضوح أكثر "استراتيجية التقارب في المصالح الإسرائيلية الخليجية"، كما قال في يناير 2016 السفير الصهيوني السابق بمصر زفي مازل، الذي أكّد بأنّ دوائر الاستخبارات الإسرائيلية بدأت في الحصول على "المزيد من العلاقات الفعّالة في دول الخليج"، في ظلّ ما وصفه بالمصالح الأمنية المشتركة، وهو الأمر الذي أثبته كذلك عران عتصيون - الرئيس السابق لتخطيط السياسات في الوزارة الإسرائيلية للشؤون الخارجية - الذي كشف عام 2016 عن تعاون كبير بين كبار العاملين في المخابرات والأمن بدول الخليج وإسرائيل، وقال إنّ ذلك بدأ منذ وقت مبكّر.

وخلافا لما يبدو لبعضهم، فإنّ السعودية لم تكتف بالأدوار الخلفية في هذا الملفّ، بل سجّلت حضورا علنيّا في أكثر من مناسبة، كما هو الحال مع اللقاءات العلنية التي قام بها تركي الفيصل، وضابط الاستخبارات أنور عشقي الذي زار الكيان المحتلّ. ورغم أنّ آل سعود لم يلتحقوا مع نظامي البحرين والإمارات بتوقيع اتّفاقيات التطبيع مع العدوّ في سبتمبر 2020، ولكنّ الأدوار الخاصّة الموكلة بالرياض يجعلها معنيّةً بما هو أكثر من هندسة التطبيع في الخليج والمنطقة، وما هو أخطر من ذلك ببعيد.

ماذا بعد اتّفاقات التطبيع؟

من رعاية "مبادرة السلام العربية" (2002)، إلى تنظيم "مؤتمر حلّ الدولتين" (2025)؛ لا يعطي آل سعود أيّة دلائل على أنّهم بعيدون عن "الدائرة المشتركة" مع الكيان الصهيوني، وما فعله محمّد بن سلمان من تغييرات ظاهرية داخل السعودية - الانفتاح المادّي وسياسة الترفيه ولجم التشدّد الوهّابي - هو تفاعل مع تلك الدائرة، وليس خروجا عليها؛ لأنّ التقارب السعودي الصهيوني ليس سياسيّا، أو محدودا في المصالح النفعية فحسب، بل هو تشابه أساسي في عالم الهوية والوجود الوظيفي؛ ولذلك ليس فارقا أن توقّع السعودية على "اتّفاقات تطبيع" مع الكيان المحتلّ، على غرار آل خليفة وآل نهيان وبقية الحكّام المطبّعين، بل المطلوب من آل سعود أن يوفّروا المناخ المناسب لتحويل هذا التطبيع إلى واقع طبيعي بين الناس، وباستعمال سلطة المال والإعلام والرفاهية وإغراء الجنسية السعودية، وطبعا مع مهارة افتعال الفتن والأزمات، المذهبيّة وغير المذهبيّة.



| حوار العدد |

الباحث السياسي الدكتور فؤاد إبراهيم (2-2)

◂ طوفان الأقصى فضح الدول المطبعة.. والشعوب أمام تحدي الحرية والتحرر

▪ يؤكّد الباحث السياسي الدكتور فؤاد إبراهيم أنّ الدول المطبّعة، وخاصّةً البحرين والإمارات، لم تتراجع عن مسارها التطبيعي مع الكيان الصهيوني، رغم الإبادة والتجويع اللذين يتعرّض لهما الشعب الفلسطيني في غزّة منذ أكتوبر 2023. وأكثر من ذلك، فإنّ هذه الدول دعمت الكيان الإسرائيلي وأرسلت له المؤن عندما قامت اليمن بإغلاق طريق البحر أمام السفن المتوجّهة إلى الكيان الغاصب. ويشير الدكتور إبراهيم إلى الاحتجاج الغاضب في البحرين، والمطالبة بإلغاء التطبيع، في ظلّ نأي النظام عن أيّ موقف عملي في الضغط على الكيان والتضامن مع شعب فلسطين وغزّة. في الجزء الثاني من الحوار نسأل الدكتور إبراهيم عن ملفّ التطبيع في الخليج، والتحدّيات التي فرضها على شعوب المنطقة التي تنخرط أصلًا في النضال من أجل الحرّية.

◂ كان المتوقّع أن تلجأ الأنظمة التي وقّعت على اتّفاقات التطبيع إلى بعض الضغوط على الكيان من أجل وقف حرب الإبادة الجارية على غزّة وفلسطين، ولكن حتّى الآن لم يحصل ذلك، لماذا برأيكم؟

- منذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى" في أكتوبر 2023، وبدء العدوان الإسرائيلي واسع النطاق على غزّة، أظهرت دول الخليج المطبّعة مع الكيان الإسرائيلي، وخاصّةً الإمارات والبحرين، مواقف تراوحت بين الحياد الدبلوماسي والمواقف الرمزية، دون أن تصل إلى ممارسة ضغط فعلي على تلّ أبيب، بخلاف المزاعم التي قدّمها الجانب الإماراتي بدرجة أساسية حول توظيفه علاقاته الدبلوماسية في الضغط على الجانب الإسرائيلي لمصلحة الأشقّاء الفلسطينيين والعرب. في حقيقة الأمر، اقتصرت مواقف الإمارات والبحرين في معظم الأحيان على بيانات إدانة عامّة



للعنف أو الدعوة لوقف إطلاق النار دون تحميل الكيان الإسرائيلي مسؤولية ارتكاب إبادة جماعية وسياسة التطهير العرقي والتجويع والهدم الوحشي للمنازل والأحياء السكنية. كما لم تقدم هذه الأنظمة على سحب سفرائها أو تعليق الاتّفاقيات الاقتصادية أو الأمنية، بل ولا حتّى التلويح بالقيام بخطوة من هذا القبيل.

◂ بالفعل، لقد كان لافتًا أنّ موجة التطبيع لم تتراجع رغم حرب الإبادة في غزّة، بل أخذت منحًى جديدًا مع بعض دول التطبيع.

- هذا صحيح، وعلى عكس سحب السفراء أو تعليق الاتّفاقات؛ فقد واصلت الإمارات والبحرين وبعض الدول العربية - حتّى غير المطبّعة مثل السعودية - التعاون التجاري والدبلوماسي مع الكيان الإسرائيلي، واستمرّت الرحلات الجويّة بين الإمارات والكيان، وعدم تجميد الاتّفاقيات الثنائية. وما يلفت الانتباه حقّا أنّ مستوى العلاقات والمصالح المشتركة بين الإمارات والبحرين من جهة والكيان من جهة ثانية لم يسجّل أيّ تراجع، بل انخرطتا في تأمين طريق بحري لإيصال المؤن والحاجات الأساسية للكيان بعد إغلاق الجيش واللجان الشعبية في اليمن طريق البحر على السفن التجارية المتوجّهة إلى فلسطين المحتلّة.

تطبيع البحرين والإمارات في ظلّ العدوان

◂ من كلّ ذلك، كيف تقيّم الأداء الرسمي في الإمارات والبحرين من التطبيع في ظلّ العدوان على غزّة؟

- في الشكل دعمت الإمارات والبحرين خيار التهدئة مع الحفاظ على العلاقة المتميّزة مع الكيان الإسرائيلي، وتفادي أيّ تصعيد حتّى إعلامي أو رمزي، ولم يسجّل أيّ موقف يمكن أن ينطوي على إشارة سلبية أو موقف ضاغط على الكيان. وكان حقّا للشارع البحريني أن يغضب من موقف حكومته المتجاهل والمنحاز للكيان على حساب معاناة الشعب الفلسطيني، وأن يطالب بإلغاء اتّفاقية التطبيع. وهكذا في التقييم الإجمالي، يظهر من الأداء السياسي لدولة الإمارات و"مملكة" البحرين أنّ التطبيع مصمّم لخدمة المصالح الإسرائيلية والأمريكية؛ لأنّه في الأصل كان محكوما باعتبارات الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية مع الكيان الإسرائيلي والغرب، على حساب اتّخاذ مواقف حازمة لوقف العدوان الإسرائيلي. هذا يعكس براغماتيةً مفرطةً على حساب المبادئ، ممّا أفقد هذه الأنظمة كثيرًا من مصداقيتها في الشارع العربي.

قوى الإصلاح بين مطلبي الحرّية والتحرّر

◂ فرض واقع التطبيع والحرب الأخيرة على غزّة ولبنان خاصّةً تحدّياتٍ مركّبةً أمام قوى الإصلاح والتغيير في العالم العربي ودول الخليج؛ إذ أصبحت تتأرجح بين منحاها المحلّي الذي يطالب بالإصلاح والديمقراطية، وبين الواجب الخارجي المتمثّل بدعم فلسطين وشعوب المقاومة.. هل تتّفقون مع هذا التصوّر؟

- نعم، تتّفق العديد من التحليلات على أنّ قوى الإصلاح والتغيير في دول الخليج تواجه تحدّيا مركّبا في الجمع بين مطلبَي الحرّية والتحرّر. فالحرّية تحيل إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي ومكافحة الاستبداد، وهذا شأن محلّي وطني، بينما يحيل مفهوم التحرّر إلى مقاومة الهيمنة الخارجية ودعم القضايا القومية، وعلى رأسها القضيّة الفلسطينية. وفي تقديري لا تعارض بين الحرّية والتحرّر، وأنّ الجمع بينهما في بعض الحالات يأخذ طابعا تكامليّا وليس تعارضيّا، وفي حالات أخرى يتوقّف أحدهما على الآخر، فلا يمكن الحديث عن حرّية وديمقراطية في بلد يخضع للاحتلال الأجنبي، وقد يعملان معا في مشروع واحد، بأن تقاتل مع أجل الحرّية والتحرّر معا. إنّنا وقعنا على مدى عقود تحت تأثير ظاهرة المستبدّ القُطري والزعيم القومي في شخص واحد، وقد حان الوقت لأن تضع الشعوب شروطها في أن تناضل من أجل الحرّية، "وأن تختار الزعيم الذي يجمع بين الحرّية والتحرّر."

◂ وكيف تقاربون هذه الإشكالية في السياق الخليجي، وما أثرها في خطاب قوى المعارضة؟

- نعم، في السياق الخليجي، كما في السياق العربي عموما، غالبا ما يتمّ التعامل مع هذين المطلبين (الحرّية والتحرّر) بوصفهما قضيّتين منفصلتين؛ إذ يجري التركيز على الإصلاح الداخلي، مثل تعزيز الحرّيات السياسية وحقوق الإنسان، فيما يجري التعامل مع مقاومة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ودعم القضيّة الفلسطينية بصفتها قضيّةً أخرى منفصلةً، وهذا أدّى إلى إضعاف الخطاب السياسي للمعارضة؛ إذ يُنظر إلى كلّ مطلب بمعزل عن الآخر، ممّا يحدّ من فعّالية الحركات الإصلاحية في تحقيق أهدافها الشاملة.

◂ وهل يمكن جمع هذين المسارين أو توحيدهما؟

- رغم التحدّيات، هناك مؤشّرات على إمكانية توحيد الخطاب والممارسة بين الحرّية والتحرّر، كما نلحظ ذلك من الحملات الشعبية ضدّ التطبيع في دول الخليج كافّةً، وهذا مؤشّر إيجابي على إمكانية التماهي بين المطالب الشعبية في الحرّية والتحرّر، كما تنعكس أيضا في البيانات المشتركة التي تصدر عن المثقّفين والإعلاميين والناشطين في دول الخليج والتي ترفض التطبيع وتناضل من أجل تعزيز الحرّيات ومكافحة الفساد، ممّا يشي بتشابك الحرّية والتحرّر على مستوى الوعي وأيضا الممارسة. باختصار، إنّ الجمع بين مطلبي الحرّية والتحرّر يمهّد السبيل إلى تبلور خطاب سياسي وطني جامع ومؤسّس على رؤية وطنية وقومية معًا، ويؤول في نهاية المطاف إلى تغيير شامل ومستدام.





| في مثل هذا اليوم |

إبعاد العلاّمة السّيد هادي المدرسي من البحرين

بتأريخ 27 أغسطس 1979 وعند الواحدة والنصف ظهرا، هاجمت قوّات من المرتزقة فريق المخارقة بالعاصمة المنامة، وأحاطت بمنزل سماحة العلّامة السيّد هادي المدرّسي، بعد أن طوّقت المداخل المؤدّية إلى مكان السكن، وبدعم من طائرة هيلوكوبتر كانت تراقب من الجوّ، صعد أربعة ضبّاط مصحوبين بأكثر من 10 مسلّحين إلى شقّة السيّد المدرّسي الذي كان يهمّ بالدخول إليها. لم يستجب المهاجمون لطلب السيّد المدرّسي بإمهاله بعض الوقت لإبلاغ أهله وارتداء عباءته، وتمّ اقتياده بسرعة إلى المطار الذي تمّ إخلاؤه من أغلب العاملين والمسافرين، وبقي هناك حتّى الواحدة فجرا بانتظار الطائرة التي أقلعت به إلى دبي.

عندما انتشر خبر نفي السيّد المدرّسي، تجمّع المواطنون أمام مآتم مدن والعجم استعدادا للخروج في مسيرة الاحتجاج، والمطالبة بإعادة المدرّسي إلى البحرين، والإفراج عن العلماء في السجون. ولكنّ قوّات المرتزقة سارعت إلى الهجوم على التجمّع؛ منعا لتصاعد الاحتجاجات، فاندلعت مواجهات بين المواطنين وقوّات الشغب التي استعلمت وسائل العنف المختلفة، وتقول المصادر إنّ المواجهات استمرّت حتّى الساعة الثامنة والنصف مساءً؛ إذ أُغلقت المحلاّت والأسواق في ذلك اليوم؛ تعبيرا عن التنديد بإبعاد المدرّسي.

اتّسعت موجة الاحتجاج خارج البحرين، وخرجت بعد أسبوع من جريمة الإبعاد تظاهرة في لندن في 3 سبتمبر 1979 قادها طلبة البحرين أمام سفارة البحرين، كما خرجت تظاهرة مماثلة في العاصمة طهران، توجّه خلالها المحتجّون إلى سفارة آل خليفة، رافعين الهتافات الغاضبة، وهو المشهد ذاته الذي حصل في مدينة قمّ التي شهدت تظاهرةً حاشدةً، وجالت قرب بيوت مراجع الدين، وكذلك بيت الإمام الخميني. وقد رُفعت لافتات أدانت نفي



السيّد المدرّسي واعتقال العلماء، كما تقاطرت برقيّات التنديد على حكومة آل خليفة، ومن كلّ الأقطار.

الجدير بالذكر أنّ السيّد المدرّسي جاء البحرين مطلع السبعينات، وقد انخرط لفترة في العمل ضمن الدولة، وحصل على الجنسية البحرينية، وبعد سنوات قليلة توجّه إلى النشاط الجماهيري، وأصبح صوتا مؤثّرا في الحراك الثوري العام، وخاصّةً بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران؛ إذ أصبح الكثيرون ينظرون إلى سماحته بوصفه الصوت الهادر للثورة الإسلامية، فتمّت ملاحقته في البحرين بإسهام ودعم من أجهزة استخبارات الشاه المقبور، حتّى أُبعد عنوةً من البلاد.

| مقال رأي |

أمراض النهايات: الأجل المحتوم لآل خليفة

حسن الأحمد/ كاتب من البحرين

حتى الآن، ورغم ما يبدو في الظّاهر من "انتصارات، فإنّ الخليفيين هم في عرضة قائمة للخطر الوجودي الدّاهم المتعلّق بما هو أكثر من "حوْبة" القتل والسّرقة والاضطهاد. علميا، شكّل الإخفاق المتكرّر في إخفاء ثورة 14 فبراير؛ المأزق العميق في آليّات "التعقّل" لدى النظام الخليفي. ففي تاريخ الاحتجاجات؛ يصبح للثبات وعدم الاستسلام قيمة مؤثرة في زعزعة استقرار القوة القمعيّة، وإزعاجها بشكل جدّي، خاصّة مع نجاح الناس في إبقاء جذوة المعارضة وتمريرهم فكرة الصّمود عبر الأجيال. في مشهد البحرين، ورغم كلّ القمع، والتواطؤ الإقليمي والدّولي؛ ولكن صمود النّاس وإصرارهم على إفقاد "السّلطة" الشّعور بالراحة الكاملة؛ يتيح الجزم بأنّ النظام ما يزال محاصرا بمرض الهشاشة الذي يدفعه بشكل مرضيّ إلى اختيار المعالجات المضادة عديمة الجدوى، أي التي تستجلب أمراضا عصيّة أخرى، مثل مرض "القمع الأسود"، أي ممارسة القمع بدون حساب للفائدة ولا انتظار مدروس للنتائج المرجوّة، ومرض "الاستلحاق الكامل" بالخارج، وبالتّوازي مع مرض "الانفكاك الجذري" عن الدّاخل، أي الاغتراب عن الوطن والشّعب معا.

في الغالب، فإنّ القوى المستبدّة تسعى إلى تثبيت أركانها، وتقوية سلطتها، وتوفير وسائل الاستمرار الآمن في الحكم والسّيطرة، وذلك بعد إنهاء المعارضة وإسكات صوت الاحتجاج. وهذا يقتضي منها أن تنوّع في الخطط والعمليّات، من قبيل اختلاق واجهات تتبادل معها المهام والوظائف، والمناورة في تنفيذ درجات القمع والاستبداد، والمراوحة بين الإرهاب والاستيعاب، بين السّحق المبرمج وسياسة المكرمات والعطايا.

بالنسبة لآل خليفة، فإنّهم فاشلون في تنفيذ سياسات "متوازنة"، فتراهم يذهبون بعيدا نحو الخارج، ويستبدّون بلا حدود في الداخل، والسّبب هو أنّهم مدفوعون دائما بطبيعتهم الإباديّة، و"الإنهاء السّريع"، وفشل الالتزام الدّقيق بتعليمات مستشاريهم الأجانب. وهذا - لعمري - يعود إلى مظهر عميق في الاهتزاز الدّاخلي لآل خليفة. فعلى خلاف ما يظهر من قوّة وعنف وانتفاخ، فإنّ شراسة آل خليفة هي نتاج تآكل داخلي، له صلة بتقلّص أسباب البقاء، وهذا التقلّص لا يرتبط بمفاعيل الاحتجاج الشّعبي ضدّ السّلطة، وثبات النّاس على قيمهم ومبادئهم وحسب، ولكن ذلك أيضا له صلة بدنوّ أجل الكيانات المصنّعة المسكونة بمرارة النشأة التاريخيّة، أي نشأتها الأولى غير الطّبيعيّة التي تقوم على الغزو والسّلب وإبادة الأهالي الأصليين. إنّ ثمّة حدودا للنهايات التي تبلغها الأمور والدّول والأشخاص، وفق عجلة الكون والسّنن في هذا العالم، وهذه النهايات لها نكهات خاصة بالنسبة للكيانات غير المستقرّة، العاجزة عن بناء هويّتها في المواطنة المتساوية، وفي إقامة الشرعيّة الدّستوريّة، أي حين تستنفد حصّتها من الإطالة المستجلبة من الخارج، ولا تجد حصادا نافعا من القمع والتلاعب في التكوين الدّاخلي. السقوط هنا حتميّ، وبكلّ المقاييس.



| من أنشطة الائتلاف |

مضيف في لبنان.. ونسخة جديدة من "معرض شهداء البحرين"



■ أقام ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير النسخة الثامنة من "معرض شهداء البحرين" في مدينة كربلاء العراقية، بالتزامن مع ذكرى أربعين الإمام الحسين بن عليٍّ عليه السّلام.

وافتتحت إدارة المعرض برنامج الفعّاليات في 9 أغسطس 2025 وامتدّت حتّى يوم الجمعة 15 أغسطس؛ إذ اختتم البرنامج بكلمة من إدارة المعرض التي وجّهت الشكر للمشاركين في الفعّاليات والحضور الحسيني الحاشد، وجدّدت الكلمة "العهد مع شهداء البحرين، وكلّ شهداء محور المقاومة، والثبات على دربهم"، كما أكّدت "وقوف شعب البحرين مع غزّة، ورفضه التطبيع مع الصهاينة".

وشهد المعرض هذا العام تفاعلا واسعا من جمهور الزائرين، وتضمّن فقراتٍ متنوّعةً شاركت فيها شخصيات دينية وسياسية ووفود حزبية من العراق وإيران واليمن ولبنان، إضافةً إلى مشاركة شخصيات من المعارضة البحرانية.

وقد افتتح المعرض برعاية ممثّل سماحة الوليّ الفقيه الإمام الخامنئي في العراق آية الله السيّد مجتبى الحسيني، ممثّلا بمدير مكتبه الشيخ محمد النجار. وألقيت في أيّام المعرض كلمات للشيخ عبد الله الصالح، والشيخ عبد الدقاق، وممثّل مكتب المرجع الشيخ اليعقوبي، وممثّل أنصار الله في العراق أبو طه الوشلي، وجمع آخر من الباحثين والسياسيين العراقيين واللبنانيين.

مضيف شهداء البحرين

وفي لبنان، أقام المجلس السياسي في الائتلاف مضيف شهداء البحرين خلال موسم عاشوراء 2025 بجوار مرقد سيّد شهداء الأمّة السيّد حسن نصر الله، وشهد المضيف فعّالياتٍ جانبيةً، من بينها زيارة خاصّة لجرحى المقاومة الإسلامية (جرحى البيجر) بالتعاون مع مؤسّسة الجرحى. وتمّ توزيع هدايا



تذكارية من وحي المناسبة، وزار المضيف عدد من العلماء والسياسيين الذين أكّدوا تضامنهم مع شعب البحرين، ومطالبه المحقّة في الحرّية والعدالة.

العدد الجديد من "زاد الثائرين"

أصدر الائتلاف العدد 31 من نشرة "زاد الثائرين" (شهر صفر) المخصّصة لنشر التعبئة الثقافية، وتضمّن العدد محورا خاصّا بذكرى الأربعين، وحمل عناوين تناولت موضوعاتٍ متنوّعةً من بينها زيارة قبور الأئمّة، ومقتبسات



من كلمات الإمام الخميني حول زيارة الإمام الحسين في الأربعين، وكذلك مادّة عن فكر آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي أكّدت كلماته أنّ زوّار الأربعين يحملون الإسلام ورايته.

ومن محتويات العدد أيضا مادّة حول الإيمان الحقيقي مستفادة من خطابات سيّد شهداء الأمّة. واحتوى العدد أيضا على مادّة لرئيس مجلس شورى ائتلاف 14 فبراير الذي أوضح أنّ استشهاد الإمام الحسين أدّى إلى انقلاب في وعي الأمّة واندلاع الثورات.

ندوة "حديث البحرين"

أقام المجلس السياسي في الائتلاف سلسلةً من الندوات الحوارية ضمن البرنامج الشهري "حديث البحرين"، ففي شهر يوليو نظّم ندوةً تناولت ملفّ استهداف الشعائر الحسينية في البحرين بمشاركة السيّد مهدي الموسوي، والناشط جعفر يحيى، وتطرّقت الحلقة إلى ملفّ السجناء السياسيين بمناسبة "يوم الأسير البحراني". كما تمّ تنظيم ندوة في شهر يونيو تضامنا مع الجمهورية الإسلامية في مواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني، وشارك فيها المحلّل السياسي عبد الله قمح، والدكتور إبراهيم العرادي، وأدارت الندوة الإعلامية أوجينا دهيني، وتطرّق المشاركون إلى خيارات الشعوب وقوى التحرّر في مواجهة العدوان على المنطقة، وسبل إعادة النهوض.

وفي شهر يونيو 2025 عُقدت حلقة من البرنامج بمناسبة ذكرى مجزرة "ساحة الفداء" في الدراز، وحملت عنوان "شعب البحرين يجدّد عهده في الدفاع عن الهوية والقيادة"، وشارك فيها الناشط السياسي علي الفايز، والحاجّ أبو حسين الزاكي، وأدار الندوة مدير المكتب السياسي في بيروت الدكتور إبراهيم العرادي.

وأوضح الفايز بأنّ الهجوم على المعتصمين المدافعين عن آية الله الشيخ عيسى قاسم كان يستهدف "الإسلام بالدرجة الأولى، بعنوانيه العقدي والسياسي، اللذين يلتقيان في شخص آيه الله قاسم". وأضاف "أنّ عماد ثورة البحرين يستمدّ من كربلاء التي تلهم الشعب والثائرين على امتداد العالم العربي والإسلامي". من جانبه، أكّد الزاكي "ثبات عزيمة الشعب في البحرين والاستمرار في نهجه حتّى نيل كلّ الحقوق".

| بروفايل |

الشيخ عيسى الجودر.. الاستثنائي في تاريخ البحرين

تسيطر على ظاهر الشيخ عيسى الجودر (1937 - 2011) ملامح رجل الدين السلفي، ولكنّه أبعد ما يكون عن السلفيين. كان الجودر معارضا سياسيّا منذ أن كان طالبا في الثانوية. ومع امتداد نشاطه السياسي، منذ ستّينيات القرن الماضي وحتّى رحيله، فإنّ شكله الديني سرعان ما سيتبلور أيضا، وسيظلّ محافظا على نسقه الديني الخاصّ، ولكن مع إضافات "راديكالية" ستجعله من أندر رجال الدين "من ذوي الملامح السلفية" في البحرين!

في سلوكه الخاصّ والعامّ لا يتردّد الجودر في إعلان انتمائه الديني الإسلامي، ولكنّه يمارس قطعا ووصلا مزدوجا في بناء هذا الانتماء. فهو يقطع إسلاميته عن مرحلة الحكم الأموي، ونظرية ولاية الأمر، كما يقطعه عن الجماعات الإسلامية الطائفية التي ظهرت في زمن الفتن الجديدة. من جهة أخرى، يصل إسلاميته بالحركات الوطنية، ويصافح المناضلين من كلّ المشارب والألوان.

ظلّ المرحوم الجودر، وحتّى آخر أيّامه، يتحرّك في أحياء مسقط رأسه قلالي بهدوء كامل، وبعافية لم يهدّها تعب السنين. في آخر انتماءاته السياسية انخرط في تأسيس "حركة حقّ"، وشكّل معها منعطفا مهمّا في مسار تيّار الممانعة. يعبّر عن ذلك بلسانه قائلًا: "أنا لا أنتمي إلى أيّة مؤسّسة دينية، وانتمائي مقتصر على الحركة الوطنية "حق"، التي تضمّ تلاوين الثقافات. إنّ توجّهي هو ديني إسلامي مقرون بثوابت الحركة الوطنية، ولا اختلاف بين الالتزام بينهما".

رغم نشاطه في عقود سابقة، وأغلبه سرّي، ولكن إسهام الجودر الأبرز كان في تأسيس العريضة النخبوية في التسعينيات، وشكّل حينها أحد أقطاب الحراك الذي مهّد لانطلاق العريضة الشعبية وتفجّرت معها انتفاضة الكرامة في 1994..

رغم العواصف التي حلّت بالبلاد، ولكن الشيخ الجودر ظلّ ثابتا في الخندق الوطني الذي آمن به مع ثلّة من رفاقه المناضلين، وأبرزهم الأستاذ علي ربيعة، إضافةً إلى المناضل الراحل أحمد الشملان وآخرين. عندما انقلب حمد على دستور 1973، شبّ الجودر وكأنه في أوّل النضال، ورفع الصوت عاليا تنديدا بهذا الانقلاب،



جنبا إلى جنب الصوت الأخير للعلّامة الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري. بعد انقلاب 2002، صعّد الشيخ الجودر من نشاطه المعارض، وكان حاضرا في ميادين الاحتجاج والعرائض. في مايو 2007 تعرّض لإصابة برصاص مطّاطي أثناء هجوم غادر لقوّات المرتزقة على اعتصام تضامني ببلدة نويدرات مع الأستاذين حسن مشيمع وعبد الهادي الخواجة.

رغم تغيّر الأحوال، والاختلاف في بعض المحطّات الأخيرة، ولكن الجودر لم يتزحزح عن مبادئه وشرف النضال، وإلى أن سلّم الأمانة لبارئها بقي ملتزما بشكله السلفي، وبهدوء الرجل الحكيم، وأيضا بفكره الوطني والثوري الذي رفض الواقع السياسي القائم؛ لأنّه لا يلبّي تطلّعات شعب البحرين.

ريبورتاج

شعب البحرين.. مع غزة والمقاومة

لم يتوقّف الحراك الشعبي في البحرين الداعم لشعب فلسطين وغزة، في ظلّ استمرار جرائم الإبادة والحصار والتجويع. فقد تواصلت التظاهرات والوقفات في كلّ الساحات، وجدّد المواطنون ثباتهم على مناهضة المشروع الصّهيوني، والوقوف مع كلّ الخطوات التي تؤكد على الحقّ في المقاومة وإسقاط مشاريع الهيمنة والاحتلال، وكذلك التصدي للتطبيع واستمرار السفارة الصهيونيّة في المنامة، خاصة بعد تعيين سفير جديد. (الصور من حساب "الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع في البحرين" ومنصات التواصل الاجتماعي) ومن ذلك، كانت مشاركة مواطنين في سفينة "الصمود الخليجية" لكسر الحصار في غزّة.







| المقابلة |

الباحث الاستراتيجي الدكتور ميخائيل عوض:

مشيخات الخليج صنيعة الاستعمار.. ونحن في زمن تحرير فلسطين

يؤكّد الدكتور ميخائيل عوض في مقابلته مع نشرة 14 فبراير أنّ الدول والممالك والمشيخات التي نشأت في الخليج "هي كيانات شبه مصنّعة"، تولّت "القوى الاستعمارية صناعتها بهدف التكافل والتضامن والتخادم فيما بينها"، مشدّدا على حقيقة أنّها "في خدمة مشاريع الهيمنة والسيطرة لهذه القوى التي أنشأت بدورها الولايات المتّحدة والكيان الصهيوني"، انطلاقا من "فرض إرادة الشركات والقوى الباغية ومصالحها" بحسب تعبيره.

يذكّر الدكتور عوض بما قامت به القوى الاستعمارية من "إبادة للبشر في أمريكا، منذ نشأتها"، ويقول: "إنّ آليات نشأة هذه القوى اعتمدت على إبادة أصحاب الأرض الأصليين، أي أصحاب الحقّ التاريخي"، وهو ما حصل مع عمليات الاستعباد التي تعرّض لها الأفارقة مثلا. فعلى مدى 248 عاما من نشأة تلك القوى الاستعمارية "افتعلت الأزمات والحروب، واستثمرت أدواتها وأتباعها في كلّ مكان لتخديم مصالحها في المشيخات بالخليج، بما يؤكّد أنّها ليست سوى أنظمة مصنّعة خصّيصا لخدمة المشاريع الاستعمارية الخارجية".



أسباب استمرار مشيخات الخليج

أمام ذلك، يجادل الدكتور عوض في أسباب "استمرار أنظمة الخليج وتحكّمها في شؤون شعوبها، وتخادمها مع الإملاءات الأمريكية، ومساندتها للكيان الصهيوني"، ويقول إنّ ذلك يعود إلى "طبيعة تلك الأنظمة من جهة، وإلى توازنات الإقليم والعالم من جهة أخرى"، مشيرا على وجه الخصوص إلى "هيمنة الولايات المتّحدة ونظامها العدائي".

وفي هذا السياق، يوجّه الدكتور ميخائيل نقدا ذاتيّا، ويرى أنّ هذا الواقع "يُعزى إلى تخلّف حركة التحرّر العربية والإسلامية، وانشغال النخب والقوى الاجتماعية والسياسية بهموم عقدية أو حزبية أو ذاتية أو مصالح فردية، وتركها الأمور لصالح هذه الأنظمة القمعية وأجهزتها الإرهابية"، داعيا إلى وجوب المعالجة "والخروج من حال الرهاب والخوف والاستسلام لهذه الأنظمة، سواء بذريعة العجز أو غير ذلك".

غزّة واليمن.. نموذجان عظيمان

وينظر الدكتور ميخائيل إلى غزّة واليمن بوصفهما "نموذجين عظيمين"، وإنّه يصحّ فيهما القول "إنّ الله يضع سرّه في أشرف وأطهر خلقه"؛ لأنّهما حقّقا "صمودا أسطوريّا واستثنائيّا"، و"جعلا القضيّة الفلسطينية أولويةً مطلقةً، وقضيّة تحرّر عربي وإسلامي وعالمي، ووضعاها على طريق الإنجاز والتحرير".

لا يتردّد الدكتور عوض في تأكيد الآثار التي ستظهر نتيجة صمود غزّة واليمن، فهذا الأمر "يجب أن ينعكس عبر رفع مستوى الاهتمام السياسي، والمشاركة، والثقة بقدرة الأمم والشعوب على خلق المتغيّرات، ومواجهة العدوان، مهما كانت قوّة دول البغي والعدوان". وعلى المستوى العملي، يرى الدكتور عوض بأنّ اليمن حقّق ذلك بالفعل، من خلال ما وصفه بالقتال "الإبداعي في مواجهة أمريكا ومنظومتها الأنجلوسكسونية، بكلّ قوّتها وقدراتها، وهو ما تفعله أيضا غزّة اليوم؛ لتعيد بذلك توحيد الأمّة بكلّ فئاتها حول خيار المقاومة".

المشروع الفلسطيني و"خيار المقاومة"

رغم المخاطر التي تواجه المشروع الفلسطيني، ولكنّ الدكتور عوض يرى أنّ هذا المشروع "يتّجه اليوم باتّجاه واحد، يتمثّل في مشروعية وطنية وقومية وعقدية موحّدة، هي خيار المقاومة والالتفاف حوله، ومواجهة العدوانية الإسرائيلية الأمريكية، وإسقاط محاولات نتنياهو لتهجير الفلسطينيين في غزّة والضفّة الغربية وفلسطين 48".

وفي ظلّ التحدّيات الجارية، يدعو الدكتور عوض إلى "تشكيل جبهة وطنية شعبية فلسطينية، تسندها جبهة مشابهة على المستوى العربي والإسلامي والأممي، تحت عنوان واحد: تحرير فلسطين من البحر إلى النهر".

وأمام ما يجري من تحرّكات إقليمية ودولية من أجل تبنّي ما يسمّى "حلّ الدولتين"، يقول الدكتور ميخائيل: إنّ ذلك لم يعد له أيّة "إمكانية واقعية، خصوصًا بعد كلّ ما جرى"، وإنّ الحلّ الوحيد هو "عودة الحقّ لأصحابه"، مبيّنا أنّ "المسألة القومية لا تقبل القسمة، وعندما راهن بعضهم على السلطة أو حلّ الدولتين، نجد أنّ الإسرائيليين تمكّنوا أكثر، وأصحبت ما تُسمّى إسرائيل أكثر يمينيةً وتطرّفا، وصولًا إلى قيادتها حرب إبادة للسيطرة الكاملة على فلسطين".

في مقابل ذلك، يحذّر الدكتور عوض من أنّ "التراجع عن عنوان (تحرير كلّ فلسطين) سيبقي القضيّة الفلسطينية عرضةً للاعتداء والانتهاك، وأن يكون الشعب الفلسطيني مهدّدا بالانقسام، بدل الوحدة". وعليه، فإنّ "خيار المقاومة، وطرد المحتلّين، واستعادة فلسطين والمسجد الأقصى؛ هو الخيار الوحيد الممكن، الذي يجب أن تتوجّه كلّ الجهود نحوه".

يتوقّف الدكتور عوض عند المشاكل المزدوجة التي يعاني منها العالم العربي، بغياب الديمقراطية من جهة وتعرّضه لسيطرة القوى الأجنبية من جهة أخرى، ويقول: إنّ "تقسيم المقسّم، وإشاعة الفوضى" هو "حلم راود أمريكا وأدواتها في المنطقة منذ عشرات السنين"، وخاصّةً من خلال "إنشاء كيانات مصنّعة على أسس طائفية أو دينية أو مذهبية أو عرقية"؛ ولأجل ذلك سُخّرت "الأموال والقدرات، وجُنّد العملاء والمرتزقة، وشُغّلت الأنظمة الخليجية والمشيخات"، ودُفعت جميعا "لتبديد الثروات في سبيل خلق الفوضى والاحتراب الداخلي".

رغم ذلك، يقول الدكتور عوض: "إنّ العالم، بدءًا من أمريكا والنظام العالمي السائد، ووصولا إلى التكتّلات الإقليمية، دخل طور الانفجار والانهيار"، ناظرا إلى ذلك على أنّه "عملية ضرورية تعبّر عن حاجة البشرية إلى تطوّر جديد".

ويضيف "نحن بصدد مرحلة مخاض واحترابات، وسيُفضي ذلك إلى ولادة عالم جديد، تكون بصماته آسيوية عموما، وعربيةً وإسلاميةً بشكل خاصّ، حيث نشأت القيم والحضارات، وحُفظت الرسالات السماوية".

يقول الدكتور عوض: "إنّ إعادة هيكلة المنطقة أصبحت ضرورةً، وستتّجه حتما نحو توسيع الجغرافيا لا تصغيرها، وهذا سيكون على حساب زوال الكيان الصهيوني المصطنع، الذي أنشئ لتخديم مصالح الغرب".

وفي هذا الإطار، يؤكّد الدكتور عوض أنّ "الأنظمة والكيانات التي قامت بموجب اتّفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور والتفاهم البريطاني مع الوهّابية السعودية ستنتهي، مع أنّها حكمت المنطقة طوال قرن من الزمن". ويستند الدكتور عوض في ذلك على مقولة حاسمة؛ إذ يرى أنّه "لم تعد هناك أسباب لاستمرار هذه الأنظمة التي كانت من نواتج الحرب العالمية الأولى، وأنّ المنطقة باتت الآن مفتوحةً على مرحلة إعادة التشكّل والهيكلة".

إفشال مشاريع التطبيع

في الإجابة عن سؤال النهايات الحتمية للمشروع الصهيوني، رغم المقوّمات التي ترفد هذا المشروع؛ لا يتردّد الدكتور عوض في الجزم بأنّ الأمور ماضية في هذا الاتّجاه، مشدّدًا على أهمّية ما حصل في "عودة القضيّة الفلسطينية إلى واجهة الأحداث والاهتمامات الدولية"، وكلّ ذلك "بفضل صمود أهل غزّة وأدائهم الأسطوري، وبطولات مجاهدي كتائب القسّام والفصائل الأخرى".

ويضيف "لقد أصبحت القضيّة الفلسطينية اليوم إحدى المحرّكات الأساسية للتطوّرات، على مختلف المستويات"، مشيدا ببروز "التضامن الشعبي، خصوصا من فئة الشباب والطلّاب في الولايات المتّحدة وأوروبّا" عادّا ذلك "عاملا حاسما في التأثير على الانتخابات ومصير الحكومات".

في المقابل، يرى الدكتور عوض بأنّ "هذا الواقع يفرض على الفلسطينيين التوحّد حول خيار المقاومة، وحمايته وتعزيزه؛ من أجل هزيمة إسرائيل، ومنعها من تحقيق هدفها المتمثّل في تهجير الفلسطينيين، وإقامة ما يُسمّى "إسرائيل الكبرى"؛ تمهيدا للتوسّع الإقليمي تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد". وهذا يقتضي كذلك "إفشال ما سُمّي "اتّفاقات أبراهام"، أو مشاريع التطبيع، مشيدا في هذا المجال بما حقّقه اليمن على صعيد "وحدة الجبهات"، ودفع "خيار المقاومة في إطار مواجهة العدوانية القصوى لأمريكا والنظام الأنجلوسكسوني".

وفي النتيجة، يقول الدكتور عوض: إنّ كلّ ما يحصل سيخلق واقعًا جديدًا، "وإذا توحّد الفلسطينيون حول المقاومة، واستمرّ الدعم من الجمهورية الإسلامية وفصائل محور المقاومة، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى استنهاض الشعوب العربية والإسلامية في الخليج والإقليم، وحملها على مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر".

غزّة وكشف أسطورة الكيان

يصرّ الدكتور ميخائيل عوض على أنّ "المشروع الصهيوني بُني على كذبة كبرى"، وهو ما جعله "محتاجا إلى دعم مالي هائل، وبعشرات مليارات الدولار يوميّا أو شهريّا"، ويرى أنّ "نموذج غزّة وصمودها كشف هذه الكذبة والأسطورة، وحاصر الوحشية الإسرائيلية واعتداءاتها على كلّ الشرائع الأرضية والسماوية وحقوق الإنسان، وأحكام المحاكم الدولية". وهذا يعني أنّ "الكيان الصهيوني كُشف على حقيقته، بما هو دولة مصنّعة، مزروعة في المنطقة لتخديم المشاريع الاستعمارية، والليبرالية المتوحّشة".

ولا يغفل الدكتور عوض عن توجيه الفضل في ذلك لمن يستحقّ، وهي "دماء الشهداء القادة، وشهداء غزّة من الأطفال والنساء والشيوخ، وكذلك الانتصارات التي حقّقها اليمنيون في مواجهة أمريكا ومنظومتها".

وفي الخلاصة، يعبّر الدكتور ميخائيل عوض عن "ثقته بأنّنا في زمن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر"؛ إذ "نضجت الشروط، واختلّت التوازنات، ولم يعد للكيان الصهيوني دور وظيفي، وهو ما تؤكّده التباينات العميقة داخل أمريكا، خصوصا في ظلّ صعود التيّار الترامبي".

وينهي بالقول "إنّ هزيمة لوبي الأوليغارشية المالية، وحكومات الشركات في أمريكا، والبنتاغون، ونتنياهو، ولوبي صناعة الحروب في اليمن وغزّة؛ كلّها مؤشّرات على أنّ سقوط هذا الكيان بات قريبًا بإذن الله تعالى".

| القاموس السياسي |

"ريبرتوار الأفعال": ابتكار وسائل الاحتجاج

تمّت صياغة هذا المصطلح (Repertoire of action) في إطار العمل السياسي المعارض، وتحديدا العمل الجماعي، وهو يشير إلى "المخزون المحدود لوسائل الفعل المتاحة للمجموعات الاحتجاجية في كلّ مرحلة وفي كلّ مكان". يوضّح شارلز تيلي الذي أسهم في وضع هذا المصطلح بأنّه يعبّر عن "سلسلة محدودة من العادات المتعلّمة والمشتركة والمطبّقة عبر عملية اختيارٍ واعٍ ومقصودٍ نسبيًا". بمعنًى آخر، فإنّ هناك بنيةً سابقةً - من المعتقدات والتخيّلات والعادات الاجتماعية والنفسية - تحدّد لنا وسائل الفعل المقاوم أو الاحتجاجي، على نحو تقيّد هذه البنية خيارات الفاعلين أو المحتجّين، مع وجود هامش محدود متروك لابتكار المحتجّين.

يوضّح المحلّلون بأنّ مخطّطات القمع السائدة هي أبرز العوامل التي تؤثّر على هذا "الريبرتوار"، أي على أشكال الاحتجاج التي ننساق إليها، ونعتاد على تكرارها، دون التفكير في الخروج عليها أو تطويرها، حتّى لو تبيّن عجزها عن تحقيق الأثر المطلوب. إضافةً إلى القمع، فإنّ الأعراف والتشريعات والقوانين التي تفرضها الدولة تؤثّر بشكل مباشر على تحديد مساحة ابتكار الوسائل الاحتجاجية أو تقويضها، وإلزام الجميع بالتحرّك داخل فضاء القوانين المفروضة.

ولكنّ "القائمة" أو الأساليب الثابتة للأفعال الاحتجاجية (الريبرتوار) تطوّرت عبر الزمن، ومن شعوب لأخرى. ففي زمن قديم نشأ أسلوب "الجَلَبة" في إظهار الاحتجاج، أي التجمّع الصاخب الذي يفتعل أصواتا عاليةً باستخدام الأدوات لتشديد أجواء الصخب وتقوية صداها (أدوات موسيقية، أو أدوات حادّة وطرقها على حديد أو ما شابه). ومع الزمن، وبحسب ثقافات الشعوب تمّ إدخال تحديثات وتكتيكات متنوّعة على هذا الأسلوب، ولكنّه ظلّ أسلوبا ثابتا لدى عموم الجماعات الاحتجاجية في العالم.

لكن هل يوجد "ريبرتوار" صالح لكلّ مكان وزمان؟ لا يمكن قول ذلك، رغم وجود نماذج أو أنماط للفعل الاحتجاجي أصبحت صالحةً للتعبير عن مطالب مختلفة في أماكن مختلفة (كالإضرابات والعصيان المدني مثلا). ولكنّ تغيّر الأوضاع - بما في ذلك تطوير السلطة لأدواتها في احتواء أفعال الاحتجاج - يدعو إلى تطويرٍ مستمرٍّ لتلك الأفعال والوسائل. ويتحدّث المختصّون عن ثلاثة عوامل مؤثّرة في بناء وسائل الفعل الاحتجاجي: مستوى التنظيم، ونمط الأطر الثقافية، ومساحة القوّة البنيوية للمشاركين.

في البحرين، استطاع الاحتجاج الجماعي أن يبلور توليفةً من الوسائل التقليدية والابتكارات التي تناسب البيئة المحلّية. ومن المفيد أرشفة هذه الوسائل للتعريف بنموذج الاحتجاج المحلّي الذي شهدته ثورة 14 فبراير. ولكنّ أغلب هذه الوسائل لم تعد فعّالةً، في الوقت الحالي على الأقلّ، بسبب البطش الحكومي، وتغيّرات المشهد الداخلي، واختلال بعض التوازنات. وهذا يدعو للخروج من "الريبرتوار" السابق، وأن يفكّر الفاعلون وقادة الاحتجاج في صياغة أفعال ووسائل مناسبة تراعي المتغيّرات الموضوعيّة والمطالب المستجدّة.



| من الموقف الأسبوعي |

المجلس السياسي يدعو إلى تفعيل الحراك الدستوري في البحرين

قال المجلس السّياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير إنّ "الكيان الخليفي في البحرين" يواصل "إحكام قبضته على هوية الشّعب ومسخ انتمائه الدّيني والنضالي"، وأوضح في موقفه الأسبوعي في 25 أغسطس 2025 أن السلطة تنفذ "سلسلة من البرامج والمشاريع التي تستهدف الذاكرة، والتأثير على توجّهات الأجيال المقبلة" ومن ذلك مشروع الأرشيف، والمجالس العليا للمرأة والشباب والرياضة، وبرنامج "رهان المستقبل".

ودعا الجميع إلى تحمُّل المسؤولية الوطنية والنضالية "لأرشفة التاريخ الحقيقي للبحرين وشعبها الأصيل"، مؤكدا أنّ هذه المسؤولية "تقع على عاتق الأفراد والجهات والمؤسسات".

وفي موقفه الصادر في 18 أغسطس أكّد أنّ الإحياء المليوني لذكرى الأربعين في مدينة كربلاء بالعراق؛ يمثل "النموذج الحي لما يمكن أن تقدّمه الشعوب من عطاء" في مواجهة المخطّطات المعادية للمقاومة، مشدّدا على ضرورة التصدّي للإحياء التحريفي لعاشوراء، المتمثل في تفريغ رسالته الحقيقيّة، وأشار إلى أنّ خطة آل خليفة "في إفساد عاشوراء" سوف تبوء بالفشل، إدراكا من الشّعب على إنهم "امتداد لقتلة الإمام الحسين والمشروع اليزيدي".

وفي موقفه الأسبوعي في 11 أغسطس دعا المجلس السياسي إلى أن تتحمّل القوى الوطنية في البحرين مسؤوليتها التاريخية في ظلّ المخاطر المحدقة بالبلاد. وبمناسبة ذكرى الاستقلال أكّد المجلس أنّ الانطلاق بمشروع وطني يستعيد مكتسبات الاستقلال؛ لن يكون إلا من خلال "نضال وطني موحّد، يجمع كلّ أطياف الوطن". وقد أكد هذا المعنى أيضا في موقفه الصادر في 4 أغسطس، ودعا فيه القوى الوطنية إلى "تفعيل الحراك الدستوري الذي كان العنوان الجامع للنضال الوطني"، وأشار إلى أن "الوضع المظلم الذي آلت إليه البحرين اليوم هو أشدّ سوءا من كلّ السنوات والعقود التي سبقت حقبة الاستقلال وما بعدها".



| قراءة في حدث |

عندما حسم سيد شهداء الأمّة الموقف من شرور آل سعود

بدأ العدوان السعودي على اليمن في مارس 2015 ليشكّل منعطفا كبيرا في موازين الواقع العامّ للأمّة، وفي تحدّي المضمون الأخلاقي والنضالي لشعوب المنطقة، ويمكن القول إنّ طبيعة الموقف من هذا العدوان شكّلت النواة الأساسية لما طرأ على هذه الأمّة من انحسارات وتكسّرات، خصوصا لجهة الخلل العميق الذي أصاب الجهاز القيمي وغسيل الأدمغة الشامل. والنقطة الأساسية في هذا الموضوع تتعلّق بالموقف مباشرةً، من طبيعة التوحّش والعدوان لنظام آل سعود؛ إذ كان التردّد أو الخوف أو التملّق أو التبعية هي الغالبة في بناء الموقف تجاهه، وتحديدا بعد عدوانه البشع على اليمن وشعبه. وإذا كان بعضهم يرى بأنّ "تعقيدات" المسألة اليمنية والخلافات الداخلية تبرّر مثل هذا البرود في نقد العدوان، إلّا أنّ مسلسل الجرائم، وما جرى من مجازر فظيعة بحقّ المدنيين اليمنيين، يسقط أيّة ذريعة للاختباء والصمت على عدوان آل سعود.

في التاسع من أكتوبر 2016 ارتكب آل سعود مجزرةً في صالة عزاء في العاصمة صنعاء، وكان من المفترض أن يتحيّن العرب حكوماتٍ وشعوبا هذه اللحظة الدموية لليقظة والعودة إلى الضمير، ولكنّ ذلك لم يحصل، وتتابعت المجازر مع العدوان الذي استمرّ لسنوات. وبسبب هزيمة العرب الأخلاقية أمام الملفّ اليمني؛ تضخّم الدور السعودي في التدمير وتمويل الحروب المستأجرة، وتفتيت كلّ ما له صلة بالمقاومة والقيم الأصيلة التي أسّست عقيدة التحرّر من الاحتلال والهيمنة. ومن هذا المنظور تحديدا، يجب أن نفهم الموقف الاستثنائي الذي أعلنه سيّد شهداء الأمّة السيّد حسن نصر الله (قدّس الله سرّه)، عندما أعلن صراحةً الوقوف مع اليمن في مواجهة العدوان السعودي، وتوصيف الأشياء بأسمائها الحقيقية، ولم يتنازل سماحته عن هذا الموقف في كلّ المناسبات، إلى الحدّ الذي جعل المسيرة العاشورائية لحزب الله في أكتوبر 2016 تحمل عنوان "نصرة اليمن"، وقال فيها السيّد الشهيد: "إنّ الدم اليمني الثائر" سيكون له الإسهام الكبير في الخلاص من شرّ آل سعود.

إنّ ما يحلّ من انهيارات ومؤامرات كبيرة اليوم على الأمّة هو إحدى النتائج التي أفرزها التخاذل في مواجهة العدوان السعودي على اليمن، الذي كان عدوانا ذا رؤوس متعدّدة، شملت البحرين وسوريا ولبنان والعراق، فضلا عن فلسطين المحتلّة. وفي النتيجة، علينا أن نفحص التحدّيات التي تواجهها الأمّة في مواجهتها للمشروع الصهيوني الأمريكي - بما في ذلك مؤامرة نزع سلاح المقاومة - من هذا المنظار ذاته، وخصوصا عند محطّة الإجهاز المبرمج على القيم الأصيلة للعرب والمسلمين، وشيوع الهزيمة الأخلاقية والتبعية والخضوع للمستبدّين والغزاة.



| من فكر القادة |

من بيان آية الله الشيخ عيسى قاسم في يوم العاشر: قيم الثورة

أصدر آية الله الشيخ عيسى قاسم (حفظه الله تعالى) بيانا في 6 يوليو 2025 بمناسبة يوم العاشر من المحرّم الحرام عام 1447 للهجرة. وبيّن سماحته في البيان ما الذي يعنيه إحياء يوم عاشوراء، والقيم التي ينبغي الارتباط بها في هذا الإحياء، وتطرّق إلى النتائج السلبية التي حلّت على الأمّة جرّاء هذا المصاب الجلل والخذلان، مختتما البيان بتثبيت الأهداف الحقيقية لثورة كربلاء، وضرورة التصدّي لأيّ تحريف تتعرّض له هذه الذكرى، مهما كان الستار وراء ذلك. وفيما يلي خلاصة لأهمّ ما ورد في البيان.

•أوّلا: ماذا يعني يوم عاشوراء؟

تجديد العهد مع شعار "هيهات منّا الذلّة"	الاستجابة لنداء كربلاء بأن تكون الأمّة واحدةً لردّ العدوان الصهيوني الأمريكي	اصطفاف الأمّة وراء القيادة الإلهية، لا قيادة يزيد
أن تعرف الأمّة إمامها وقائدها وتنصره النصرة الواجبة	الثورة على الجاهلية والظلم والفساد في الأرض	تحقيق الهدى والعزّة والنصر والكلمة العليا بين الأمم

•ثانيا: ما نتائج الخذلان ليوم عاشوراء؟

الفرقة والضعف والذلّ والهوان لتاريخ طويل للأمّة	هيمنة دول الإلحاد والكفر والطغيان العالمي على أمّة الأيمان	تشديد القبضة الظالمة الجاهلية العدوانية على الأمّة	تهديد الأمّة بالسحق الذي لا يبقي ولا يذر

•ثالثا: لماذا ثار سيّد الشهداء؟

ما ثار واستشهد إلّا ليميت الباطل ويحيي الحقّ	وأن تحكم كلمة الله الأرض وأهلها	وأن تجتمع كلمة الأمّة على التقوى
أن لا تتمزّق الأمّة أيّ ممزّقٍ ولا تختلف كلمتها	أن لا يستغلّ الأمّة طلّاب الجاه الدنيوي ولو بذلوا باسم الدين ما يبذلون، وهو أشدّ ألوان التآمر على الدين، وكلّ من ساعد على هذا المنكر كان له نصيب كبير من الإثم.	

| التحليل السياسي |

ناصر.. ممثل "المافيا الموازية" في البحرين

في 28 سبتمبر 2017 صدر مرسوم من الطاغية حمد بتعيين نجله المدلّل ناصر في عضوية ما يُسمّى "مجلس الدفاع الأعلى". بعد مرور السنوات يمكن أن يشرح هذا الحدث الكثير من الأحداث الجارية بالبلاد. من ناحية ناصر؛ كان القرار تتويجا لحملات الترويج للابن الرابع الذي بدا وكأنّه الوحيد الذي يستأثر بالرعاية والدلال، بما يفوق أخاه غير الشقيق سلمان وليّ العهد ورئيس الوزراء، الذي لا يجيد غير الرطن بالإنجليزية والتباهي بالفورمولا 1، والشطارة في خداع المعارضة عام 2011. ولكن لناصر ما يميّزه عن بقيّة أبناء القصر وصبيانه.

إذا كانت الرياضة أكثر الأشياء التي يحبّها ناصر (مواليد 1987)؛ فإنّ هذا "الطفل المعجزة" لقي معاملةً خاصّةً من العسكر منذ الصغر! بهدف صناعة "رجل حديدي" تتركّز فيه وفرة من السلطة والصلاحيات غير المحدودة، وتسليمه تدريجيّا مفاتيح القوّة التقليدية في الحكم، أي العسكر، ومؤسّسات الدولة، والاقتصاد. وإذا كانت البحرين محكومةً داخليّا من مجلسين أساسيين، وهما "مجلس العائلة"، و"مجلس الدفاع الأعلى"؛ فإنّ مرسوم تعيين ناصر في الأخير هو إشعار باكتمال الأضلاع لديه، وجعله مهيّأً للقيام بالاستعراضات والتباهي الخارق (عفوا الأخرق!) بالنياشين والبطولات في براري الرفاع، وصحراء اليمن، وفي البحار وعلى الدراجات وفوق الجياد.

هل تشغيل ناصر مجرّد مزاج داخلي، يقتصر على حبٍّ خاصٍّ غير قابل للتفسير المادّي يحظى به من حمد وعجائز العسكر (المشير وشلّته)؟ أم هو اختيار مقصود من الداخل والخارج؟ والخارج هنا لا يقتصر على الإقليم (السعودية والإمارات)، ولكن أبعد من ذلك أيضًا! بالنسبة لطبيعة الوضع "الدولتي" للبحرين؛ فإنّ الحكم القائم لا يُدار وفق الآليات المعتادة في الدول الطبيعية، وإذا كان للمجلسين المذكورين أعلاه دورهما في القرارات الطرفية عبر صياغة المراسيم والقوانين؛ فإنّ قوى الخارج تحتكر الثقل الأكبر في إدارة شؤون "المشيخة"، وبناء القرارات الاستراتيجية. هذا الخارج ليس أشباحا، بل واقع مجسّد وبالتفاصيل، تمثّله السفارات الأجنبية (الأمريكية والبريطانية والصهيونية)، والقواعد العسكرية (الأمريكية والبريطانية ودرع الجزيرة السعودي)، والهيمنة الاقتصادية والاستثمارات وحركة رأس المال، والتي تطغى عليها الرياض وأبو ظبي خاصّةً، ويجعلهما الأقوى في امتلاك الفعل المؤثّر داخل البحرين.

أين يوجد ناصر من كلّ ذلك؟ لقد تمّ عمليّا دمجه في عموم الخرائط والشبكات الداخلية والخارجية. لم يكن "تمليك" ناصر عناصر القوّة الداخلية (عبر تسليط يده على كلّ الملفّات، وجعله ظلّ والده الطاغية) معزولا عن تدريبه على مهارات خدمة الخارج، أي توثيق عُرى التبعية للخارج الإقليمي والدولي والصهيوني. بعد تعيينه في "مجلس الدفاع الأعلى" أوكلت إليه مهمّة التهيئة للتطبيع مع العدوّ، وكانت زيارة نيويورك ولوس أنجلوس في 2017 وذهابه إلى مركز يهودي موالٍ للصهيونية عنوانا تمهيديّا للتطبيع المعلن في 2020، وتقاطع ذلك مع تولّيه مهمّة التشبيك مع الشيشان، بما تملكه الأخيرة من علاقة خاصّة مع تلّ أبيب، ونشاط ديناميكي في تغذية شركات المرتزقة المرتبطة بالغرب. إذا كانت زيارة سلمان إلى واشنطن في يوليو 2025، ولقاء ترامب المدفوع الثمن؛ أظهره وكأنّه يملك الخصال لتمثيل صورة "الإدارة الحكومية الحديثة"، فقد تمّ تضخيم ناصر بالخصال التي تجعله الأنسب لتمثيل "المافيا الموازية"، أي الإدارة القبلية التابعة لمصالح الخارج.

(هيئة تحرير "نشرة 14 فبراير")



من زيارة جرحى المقاومة الإسلاميّة (جرحى البيجر) لمضيف شهداء البحرين الذي أقامه المجلس السّياسي في ائتلاف 14 فبراير بجوار مرقد سيّد شهداء الأمّة في بيروت بمناسبة ذكرى عاشوراء 2025

14f2011.com
14fef_bahrain
@COALITION14

فبراير 14

صمود مقاومة
ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
المجلس السياسي